مجلة مجمع اللغة العربية الأردني

العـدد ٤٧
ذو القعدة ١٤١٤هـ - ربيع الاخر ١٤١٥هـ

السنة الثامنة عشرة
تموز - كانون الاول ١٩٩٤ م

خواطر وآراء صرفية

د. فوزي الشايب

جامعة اليرموك

خطت الدراسات الصرفية العربية خطوات موفقة وناجحة، وحققت تقدماً كبيراً في العقود الأخيرة، بفضل استخدام المنهج المقارن ، وتحكيم معطيات علم الأصوات في معالجة القضايا الصرفية. فمقابلة العربية بأخواتها الساميات مكنت الدارسين من الوقوف على تصور أوضح، وزودتهم برؤى أوسع، وأشمل لتطور الأبنية والصيغ العربية. كما أن الإفادة من معطيات علم الأصوات في هذا الميدان جعلت المعالجات الصرفية أكثر دقة، وأكثر علمية وموضوعية، ولا غرو في ذلك فالأصوات تعد المدخل الحقيقي لدراسة الصرف، وأي دراسة صرفية لا تعتمد عليه هي دراسة فجة ، قليلة الجدوى. قال الدكتور تمام حسان[١] : "ونحن لا نستطيع أن نبدأ الصرف بلا دراسة الأصوات. بل إننا في بعض الحالات نجد الأصوات ضرورية للنحو أيضا "، وما ذلك إلا لأن الصرف – كما قال الدكتور عبد الصبور شاهين – هو " قضية الأصوات لاغير" [٢] . والصحيح أن الأصوات هي الأساس الذي تبنى عليه الدراسة اللغوية بشتى فروعها ، قال بلومفيلد bloom-field[٣] : " إن وصف اللغة يبتدىء بالفونولوجيا التي تحدد كل فونيم وتقرر ماالتراكيب التي تقع " .

وعلى هدي من هذين المحورين الأساسيين: المنهج المقارن، وتحكيم معطيات علم الأصوات نقدم هذه الخواطر والآراء الصرفية.

أولاً : الخلط بين الزيادتين ؛ الصرفية والصوتية

إن أول ما يؤخذ على كثير من الصرفيين المحدثين هو خلطهم بين الزيادة الصرفية والزيادة الصوتية، فبالنسبة لأبنية الأفعال المزيدة، يمثل الصرفيون المحدثون للمزيد بحرفين من ضمن ما يمثلون ب: " انفعل " و " افتعل " ... وللمزيد بثلاثة أحرف ب : استفعل [٤] ...فيعدون همزة الوصل والنون زائدتين في " انفعل " ، وهمزة الوصل والتاء في " افتعل " ،والهمزة والسين والتاء في استفعل.

ولا يصح مطلقاً ونحن نتحدث عن الزيادة الصرفية أن تعد همزة الوصل منها، لأن هذه زيادة صوتية فحسب. والزيادة الصرفية إنما تكون بالمورفيمات (الوحدات الصرفية) التي تزاد على بنية الفعل لتحدث فيه معنى من المعاني المطردة المعروفة. قال الرضي[٥] : "اعلم أنّ المزيد فيه لغير الإلحاق، لا بد لزيادته من معنى، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً". وهمزة الوصل ليست مورفيما، ومن ثم ليست زيادة صرفية البتة، وعليه فكل واحد من: "انفعل وافتعل" يعد مزيداً بحرف واحد، هو النون في الأول، والتاء في الآخر، وأنّ "استفعل مزيد بحرفين، هما السين والتاء. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه لو جاز عد همزة الوصل زيادة صرفية في "انفعل وافتعل واستفعل" لوجب عدّ الأمر من الثلاثي نحو: أُكتب، واِضرب، واِذهب، مزيداً بحرف واحد، ولكن لا أحد يقول بذلك.

وهذا الخلط بين الزيادتين: الصرفية والصوتية، إن هو إلاّ صدى لتأثير الصرف التقليدي، الذي لم يفرّق بينهما، قال ابن جني [٦] : "واعلم أن "انفعل" إنما أصله من الثلاثة، ثم تلحقه الزيادتان من أوله: نحو: قطعته فانقطع، وسرحته فانسرح". وقد ردّد ابن عصفور كلام ابن جني بحروفه تقريبا [٧]. ولكن إذا كنا نجد للقدماء عذراً في عدم التفريق، فإننا لا نجد للمحدثين أي عذر في ذلك، وخاصة إذا عرفنا أن هذا التمييز بين الصنفين لم يغب تمام الغيبة عن أذهان بعض القدماء، مثل سيبويه الذي كان يعي جيداً أن المزيد زيادة صرفية في "انفعل"، و "افتعل"، إن هو إلاّ النون في الأول، والتاء في الثاني، والسين والتاء فقط في "استفعل". قال في الكتاب[٨] : "وتلحق التاء ثانية، ويسكن أول الحرف، فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، وتكون على افتعل يفتعل". فمن عبارته هذه نفهم أن التاء هي الزيادة الحقيقية على بنية الفعل، وأن همزة الوصل زيادة عرضية استدعتها عملية تسكين الحرف الأول، نظراً إلى أنه لا يُبدأ في العربية بساكن، فهي إذاً زيادة صوتية، لا أثر لها في تقرير المعنى من قريب أو بعيد. وقديماً قال الخليل: [٩] "والألف التي في اسحنكك واقشعرّ واسحنفر واسبكرّ ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام لتكون الألف عماداً وسلّماً للسان إلى حرف البناء؛ لأن حرف اللسان حين ينطلق بنطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل".

وعليه فابن جني إمّا أن يكون قد أجمل عبارة سيبويه اطمئناناً منه إلى حسن فهم القارىء، وإما أن يكون قد تصرف فيها على هذا النحو بناء على سوء فهم منه لها.

وكلام سيبويه على "استفعل" مثل كلامه على "افتعل". نفهم منه بوضوح أن همزة الوصل زيادة عرضية، وأن الزيادة الحقيقية تتمثل في السين والتاء فقط، قال في الكتاب [١٠] : "وتلحق السين أولاً والتاء بعدها، ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على "استفعل يستفعل".

ثانياً : أصل الزوائد الصرفية في "افتعل واستفعل"

يقطع كثير من اللغويين المحدثين بأن الزوائد واللواحق والأدوات عموماً كانت في الأصل كلمات معجمية لها دلالتها المحددة، ثم أفرغت من معناها الحقيقي شيئاً فشيئاً وبطريقة غير محسوسة، مما أكسبها قيمة تجريدية جعلتها قابلة للتعبير عن فصيلة صرفية. قال فندريس: [١١] "يمكن التأكيد بأن هذه العناصر التصريفية نتجت من امتداد قياسي لكلمات قديمة مستقلة، بعد أن شوهت تشويهاً قليلاً أو كثيراً، ونزلت إلى حد الاقتصار على أداء دور الأدوات النحوية، فالنظم الصرفية لا تتجدد بغير هذه الوسيلة".

وعلى الرغم من اقتناعهم هذا فإنهم يرون أنه من الصعب جداً معرفة أصول هذه الزيادات واللواحق [١٢] بسبب من إيغالها الشديد في أعماق التاريخ اللغوي، وكثرة التطورات التي مرت عليها خلال مسيرتها عبر أقبية هذا التاريخ.

بيد أن جرجي زيدان حاول - تحدوه في ذلك روح المغامرة العلمية - تحديد أصول بعض هذه العناصر الصرفية، فبالنسبة للزوائد في صيغة "افتعل" أي "ات" قال: [١٣] " وعند البحث والمقابلة في أخوات العربية يظهر لنا أنها بقية "ات" أو ما يماثلها. وهي لفظة من الألفاظ المطلقة لم تزل مستعملة في العبرانية بمعنى "ذات"، ولا تقع إلاّ مفعولاً بها. وهي في السريانية: "يت"، وفي العربية "ذات" مركبة مع "ذا" الإشارية. أما الأصل وحده فقد فقد من لغتنا على ما يظهر، وهذه اللفظة موجودة في سائر اللغات بمعنى الكون المطلق".

وأقل ما يمكن أن يقال عن هذا التحليل بأنه دعوى يعوزها الدليل، وأنه لا يخرج عن دائرة الظن والتخمين.

وبالروح ذاتها مضى جرجي زيدان يوضح لنا أصل الزيادات الصرفية في صيغة " استفعل" فقال[١٤]: "واستفعل" مزيد فيها "است"... وبالمقابلة يلوح لنا أنها بقية فعل فقد من العربية، وحفظ في السريانية بمعنى "مال" وهو "سطا"، حيث قلبت التاء طاء".

وقد تأثر الدكتور فؤاد ترزي بجرجي زيدان على ما يبدو، فذهب مذهبه بشأن "است" في "استفعل"، ثم تأثر الدكتور داود عبده من بعد بفؤاد ترزي فنقل عنه قوله في هذه المسألة الذي ردّ فيه قول جرجي زيدان حرفياً [١٥].

وما قلناه عن دعواه بشأن "افتعل" نقوله بشأن "استفعل". والذي غاب عن ذهن جرجي زيدان هو أن التاء في صيغة "استفعل" هي نفس التاء في صيغة "افتعل"، أي هي "تاء المطاوعة" ذاتها، فاستفعل كثيراً ما يأتي مطاوعاً، أو المبني للوسط، أو نصف مفعول لصيغة "أفعل"، وذلك نحو: أفدته فاستفاد، وأقلته فاستقال، وأسلمته فاستسلم... وعليه، فالحكم على التاء في "افتعل" بأنها بقية كلمة، والحكم عليها في "استفعل" بأنها بقية كلمة أخرى فيه من الاضطراب والخلط ما فيه. وليست السين والتاء والهمزة بقية كلمة واحدة، بل السين بقية كلمة، والتاء بقية كلمة أخرى، والهمزة زيادة صوتية عارضة، وليست بقية شيء البتة.

وقد ذهب أوليري O'Leary إلى أن السين في "استفعل" التي تقابل الشين العبرية والأكدية والآرامية – ما هي إلاّ الأثر الباقي لجذر قديم يدل على الجعل "make" ، غير أنه يقرّ بأنه ليس لدينا معرفة محددة حول هذا الجذر[١٦]. والفرق كبير جداً بين أن تجعل شخصاً ما يقوم بعمل معين، وبين أن يميل الإنسان، أو يقوم بالعمل من تلقاء نفسه.

ثالثا : نشأة بناءي "افتعل" و "استفعل"

أ – "افتعل"

يرى القدماء أن التاء زيدت حشوا في "افتعل". قال سيبويه[١٧]: "وتلحق التاء ثانية ويسكن أول الحرف... ولا تلحق التاء ثانية والذي قبلها من نفس الحرف إلا في افتعل"، والغرض من زيادتها على حد قول صاحب دقائق التصريف هو الفرق بين الأمر من فَعَل يَفْعِل والأمر من الافتعال[١٨].

والصحيح أن التاء قد زيدت أولاً لا حشواً، تماماً كما زيدت النون في "انفعل". أي أن أصل "افتعل" هو "اتفعل" وبالقلب المكاني تحولت الصيغة إلى "افتعل". وقد خصص الدكتور داود عبده فصلاً في كتابه: "دراسات في علم أصوات العربية" تحدث فيه عن عملية القلب، مدلّلا على ذلك ببعض الأدلة[١٩]. ومع تقديرنا لهذا الجهد العلمي الجاد نقول: إن عملية القلب في "افتعل" قد أثبتت وحسمت منذ أكثر من قرن من الزمان[٢٠] ومن ثم فلا حاجة لإثبات ما هو ثابت. ولكن الذي يؤخذ على الباحث الكريم أنه لم يبيّن لنا بدقّة كيف تشكّل هذا البناء، ولا كيف اتجه في تطوره.

وكنا نتوقع من الدكتور عبد الفتاح الحموز أن يبيّن في كتابه "ظاهرة القلب المكاني في العربية" كيفية تشكل هذا البناء، وتطوره، ولكنه لم يفعل، واكتفى بعرض بعض أقوال المستشرقين بهذا الخصوص[٢١] مثل: بروكلمان وبرجشتراسر[٢٢] وهنري فليش[٢٣].

أما عن نشأة "افتعل" فقد كان على النحو الآتي:

تَ + فَعَلَ = تَفَعَلَ، والمضارع يَتَفَعِل، ولما كانت المقاطع التي تزاد أولا تجذت النبر الزفيري اليها، انتقل النبر من التاء إلى الياء، فسقطت حركة التاء، ومن ثم أدمج المقطعان القصيران في بداية الصيغة في مقطع واحد هكذا "يَتْفَعِل". قال بروكلمان[٢٤]: "والمقاطع البنائية التي تزاد في أول الكلمة تجذب النبر إليها... ويؤثر هذا النبر في المقطع الذي يليه مباشرة، فتسقط منه الحركة القصيرة".

ومن هذا المضارع "يَتْفَعِل" اشتق الماضي بإسقاط حرف المضارعة، فكان أن نتج "تْفَعَل" "tfa'ala" ، فالتقى صامتان في بداية المقطع في أول الكلمة، أي نتج مقطع من نوع: "ص ص ح" وهذا لا يجوز، ولا يكون بحال، عربياً ولا سامياً قال بروكلمان[٢٥]: "كل مقطع يبدأ في اللغات السامية أصلاً بصوت صامت واحد أو همزة". وقال أيضاً [٢٦]: "لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللغات السامية أن يلتقي صوتان صامتان في أول الكلمة. ولذلك فانه إذا وجد مثل هذين الصوتين في صيغة ما، نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأول، ونادراً بعده، وكونت معه مقطعاً مستقلاً".

والحركة التي تستعين بها العربية لهذا الغرض هي الكسرة، ثم تحقق الحركة

فتتخلق همزة الوصل. قال بروكلمان[٢٧]: "كل حركة في أول الكلمة في اللغات السامية تنطق في الأصل محققه بمعنى أنها تسبق بهمزة". وهكذا جاء الماضي "اِتْفَعَل". وهذا يعني أن الماضي "تَفَعَل" قد هجر أو أميت، ونشأ ماض جديد قياساً على المضارع، وعليه "ففي العربية القديمة نتجت صيغة "اِفْتَعَل" قياساً على نموذج المضارع"[٢٨].

ثم حصل قلب مكاني تحول فيه "اتفعل" إلى "افتعل". وكنا قد بيّنا ذلك في موضع آخر فلينظر هناك[٢٩]. ولكن نضيف إلى ما ذكرناه سابقاً أن عملية القلب المكاني على الرغم من أنها عملية فونولوجية عموماً، فإن لها أسساً نفسية متجذرة في الدماغ، فبالقلب المكاني لا تنطق الكلمة كما ينبغي، فالكلمة توجد في الفكر على صورة معينة، ولكنها تنطق من قبل أعضاء النطق على صورة أخرى، وذلك بسبب الإهمال في التنسيق بين الفكر وأعضاء النطق[٣٠].

هكذا تفسر نشأة صيغة "افتعل"، من حيث القلب المكاني وتخلق همزة الوصل، وقد فسّر القدماء نشأة همزة الوصل بطريقة انطباعية غامضة، وغير مقنعة، قال المازني[٣١]: "واعلم أن الأفعال قد تسكن أوائلها ويلحقونها ألف الوصل". وقد وضح ابن جني علّة تسكين أوائل الأفعال فقال[٣٢]: "فإن قلت: ولم سكنوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل؟ قيل إنما كان ذلك، لأن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها، وأنها لا تتقارّ على حالة واحدة، فلذلك كثر فيها الاعتلال".

ومع أن الإجماع منعقد بين المستشرقين، ويكاد يكون كذلك أيضاً بين الباحثين المحدثين بالنسبة لحصول القلب المكاني في "افتعل" فإن الدكتور الحموز لا يرى ذلك، بحجة أن العرب لم تستعمل الأصل "اتفعل"، قال[٣٣]: "ويتراءى لي أن ادعاء القلب في مثل هذه الأفعال مردود بهجر العرب للأصل، لصعوبة النطق". ولا شك في أن الدكتور الحموز قد خالف إلى خلاف الصواب، ذلك أن القلب المكاني الذي حصل في "افتعل" قد تم بفعل قانون صوتي عام[٣٤]. "والقسر الذي تفرضه الصوتيات له من القوة ما لا يستطيع معه فرد أن يتخلص من نيرها"[٣٥]، وهذا هو فرق ما بين التطورات الصوتية والتطورات الصرفية، "فالتطور الصوتي عام وشامل، لا يترك وراءه بقايا، إذ إنّه يستبدل حالا جديدة مكان حال قديمة"[٣٦]. يعني أن القانون الصوتي قد أحلّ "افتعل" مكان "اتفعل"، "وقد بدأ هذا بدون شك

بالأفعال التي تبتدىء بصوت صفيري، وكان قد عمّم تدريجياً على كل الأفعال على قدم المساواة"[٣٧].

ولو كان هجر العرب للأصل دليلاً على عدم القلب لكان ينبغي لنا أن لا نعد "قسيّا" مقلوبة عن "قووس". ولا أعتقد أنّ هناك من ينكر كون قسيّا منقلبة عن "قووس"، على الرغم من أن "قووس لم يستعمل، استغنوا بقسيّ عنه، فلم يأت إلاّ مقلوبا"[٣٨]. ثم إن عدم استعمال العرب لِ "بُرْكة" لا يعني أيضاً أن "رُكبة" ليست مقلوبة عنها، آية ذلك أن الباء تأتي في هذه الكلمة قبل الكاف دائماً في جميع اللغات السامية الأخرى؛ شقيقات العربية، فهي في الأكدية birku وفي العبرية bérek وفي الآرامية burkā وفي الحبشية berk ، وعليه فالأصل هو "بُركة" ثم قلبت إلى ركبة[٣٩].

وفي غير القلب المكاني فإن عدم استعمال: اصتلح وازتحم ونظائرهما لا يعني أبداً أن: اصطلح وازدحم ليستا متطورتين عنهما. وكذلك فإن عدم استعمال "قَوَلَ وبَيَعَ" لا يعني بحال من الأحوال أن "قال وباع" ليستا متطورتين عنهما. قال ابن جني:[٤٠] "لا يقال في: اصطبر: اصتبر ولا في اضطرب: اضترب، ونحو ذلك، وإن كان هذا هو الأصل، كما لا يقال في قام: قَوَمَ، ولا في باع: بَيَعَ، وإن كنا نعلم أن هذا هو الأصل، وفي كلامهم من الأصول المرفوضة الاستعمال ما لا يحصى كثرة". ومع ذلك فان الأصل "اتفعل" وإن أصبح منقرضا في العربية ومعظم الساميات فإنه لا يزال حيا في الحبشية في صيغة tanśe'a = ارتفع[٤١] واللغات السامية يشهد بعضها لبعض.

وإذا كان الأصل "اتفعل" قد انقرض من العربية الفصيحة، فإنه لا يزال حياً في اللهجات الدارجة لبعض الأقطار العربية، فقد ذكر وليم رايت أنه حيّ في اللهجة المصرية الدارجة [٤٢]، وقد مثل له جرجي زيدان بقول المصريين "اتجمع" في "اجتمع" و "اترفت" في "ارتفت"[٤٣]. . . . وذكر بروكلمان أنه حي في اللهجة التونسية الدارجة أيضاً [٤٤]، وقال أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب:[٤٥] "ولا تزال هذه الصيغة مستعملة في العربية العامية في مصر والمغرب، ففي مصر يقال مثلاً: اتنصر بمعنى نُصِر، كما يقولون في تونس "tktib" "كُتِب"، وفي

مراكش tsarák سُرِق. ومن المسلم به علمياً أن اللهجات الدارجة لم تأت من فراغ، وإنما هي امتداد طبيعي للهجات العربية القديمة.

ب - "استفعل"

حول نشأة هذا البناء قال سيبويه:[٤٦] "وتلحق السين أولاً والتاء بعدها، ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على استفعل يستفعل"، وأضاف يقول:[٤٧] "ولا تلحق السين أولاً في "استفعل"، ولا التاء ثانية وقبلها زائدة إلاّ في هذا".

والصحيح أن التاء زيدت على الثلاثي المزيد بأداة التعدية القديمة أي "سَفْعَل"، وهذه التاء هي تاء المطاوعة ذاتها في "افتعل"، ذلك أن "استفعل" هو مطاوع "سفعل". وعليه فإن تشكل استفعل كان على النحو الآتي:

تَ + سَفْعَلَ ؛ تَسَفْعَل، ومضارعه هو "يَتَسَفْعَل". ثم بانتقال النبر الزفيري من التاء إلى الياء تسقط حركة التاء، فيدمج المقطعان القصيران، الأول والثاني في مقطع واحد، فتصبح الصيغة: "يَتْسَفْعَل". ومن هذا المضارع المطوّر جاء الماضي، عن طريق إسقاط حرف المضارعة، فكان "تْسَفْعَل: "tsaf ala ، فتشكل سياق صوتي مرفوض، ففصل ما بين الصامتين؛ التاء والسين عن طريق تخليق مقطع جديد، بالطريقة ذاتها التي وضحناها في نشأة صيغة "افتعل"، ومن ثم نشأت صيغة "اتْسَفْعل"، وبالقلب المكاني الناشىء عن القانون الصوتي ذاته الذي حول "اتفعل" الى "افتعل"، تقدمت السين على التاء، ومن ثم أصبحت الصيغة "استفعل". وقد فقدت هذه الصيغة من العبرية. وهي في الحميرية أي العربية الجنوبية "سَتَفْعَل" بدون همزة وصل[٤٨].

فاستفعل إذن مشتق من "سَفْعَل"، وهذه صيغة قد فقدت من العربية، ولكن احتفظ بها سليمة في "استفعل" فقط إلى جانب بعض البقايا اللغوية، مثل: سلقى، وسقلب، وسلعف[٤٩]، وسنبس[٥٠] من نبس كما نص على ذلك أبو عمر الزاهد.

والسين التي في بداية هذه الصيغة الأثرية: "سَفْعَل" ما هي إلاّ أداة تعدية سامية قديمة، وقد عرفت اللغات السامية أدوات تعدية متنوعة، هي: س/ش، والهاء، والهمزة.

أما السين والشين، فأداتان شقيقتان، تظهر الأولى في العربية والحبشية، في حين تظهر الأخرى في العبرية، والآرامية، والأشورية[٥١].

وقولنا: إنهما شقيقتان يعني بداهة أنه ليست إحداهما أصلاً للأخرى، وعليه، فإما أن تكون كل واحدة منهما أصلاً قائماً برأسه، وإما أن تكون كلتاهما متولدتين عن أصل آخر مختلف. وقد رجّح أوليري كونهما متولدتين عن أصل ثالث هو سين عبرية هي " ש " ويرمز لها لاتينيا بـ "ś"[٥٢]. ومع تحييد العبرية، فإن عد هذه السين "ś" أصلاً لأداتي التعدية؛ السين والشين، يجعل من السهل علينا فهم هذا التقابل بين الشين في الأشورية والبابلية، وبين السين في العربية والحبشية، باعتباره ناجماً عن تحول هذا الأصل المفترض "ś" إلى شين في الأشورية والبابلية، وإلى سين في العربية والحبشية[٥٣].

ويبدو أن الهمزة هي الأداة الحدثى زمنياً، فهي لا تظهر إلاّ في المراحل الأكثر حداثة للآرامية، وفي العربية وفي الحبشية، ويظهر أن "السين/ الشين" قدمى هذه السوابق، وتأتي الهاء في مرحلة متوسطة، فقد حلت الهاء محل السين/ الشين في مراحل متأخرة زمنياً، وعلى حسب ما ذكر وليم رايت فقد خضعت السين أداة التعدية القديمة في العربية إلى تغير آخر الا وهو إحلال الهاء مكانها[٥٤]، وقد احتفظت العربية ببعض الأفعال المصدرة بهذه الأداة مثل: هراح، وهراد، وهراق، وهات... وأخيراً حلت الهمزة محل الهاء كأداة تعدية قياسية جديدة.

وفي الوقت الذي يقطع فيه موسكاتي Moscati بأن الهمزة والهاء لم توجدا متزامنتين في مختلف اللغات السامية[٥٥]، فإن أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب يميل إلى الاعتقاد بأن أدوات التعدية هذه قد نشأت جميعها في السامية الأولى الواحدة بجوار الأخرى[٥٦].

ومما تجدر الإشارة إليه أن جرجي زيدان لم يفطن إلى أن هناك قلباً مكانياً في "استفعل". كما لم يشر إلى ذلك بروكلمان، ولا برجشتراسر ولا هنري فليش، كما غفل عنه معظم الباحثين المحدثين .

بقي أن نقول: إن الأبنية الفعلية المزيدة المعروفة تقليدياً بالخماسي والسداسي مثل انفعل، وافتعل، واستفعل... حرف المضارعة فيها يكون محركاً بالفتح عادة،

غير أن هناك لغة لبعض العرب يضم فيها حرف المضارعة. قال الأنباري[٥٧]: "إن بعض العرب يضم حروف المضارعة منهما فيقول: يُنْطَلِق ويُسْتَخْرِج، بضم حرف المضارعة حملاً على الرباعي".

رابعاً : تطور بناء "افتعل"

أ - تطور "افتعل" في المثال

عندما نبني "افتعل" من المثال بنوعيه نحو: "وعد" و "يبس" نقول عادة: اتّعد واتّبس، والأصل: اوتعد، وايتبس، فماذا حصل؟ والجواب عند الصرفيين التقليديين: أن الواو والياء أبدلتا تاءين ثم أدغمت التاء في التاء" قال سيبويه:[٥٨] " وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء في: اتّعد، واتّهم، واتّلج، وتراث، وتجاه، ونحو ذلك. ومن الياء في افتعلت من يئست ونحوها".

والذي نخرج به من نص سيبويه هو أن الواو والياء سواء في إبدال التاء منهما، ولكن ابن جني يرى أن الأصل في هذا الباب هو للواو، وأن الياء محمولة عليها قال[٥٩]" وقد فعلوا هذا أيضاً في الياء، وأجروها مجرى الواو، فقالوا في "افتعل" من اليبس واليسر: اتّبس واتّسر".

وأما عن علّة هذا الإبدال فقد أجاب الصرفيون أنه ضعف الواو في هذا الموقع[٦٠]، وكراهتهم ترك الواو على لفظها لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها[٦١]، قال ابن جني:[٦٢]" والعلّة في قلب هذه الواو في هذا الوضع تاء، أنهم لو لم يقلبوها تاء لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء فيقولوا: ايتزن، ايتعد، ايتلج، فإذا انضم ما قبلها ردّت إلى الواو فقالوا: موتعد وموتزن وموتلج. وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفاً فقالوا: ياتعد، وياتزن، وياتلج، فلما كانوا لو لم يقلبوها تاء صائرين من قبلها مرة ياء، ومرة ألفاً، ومرة واواً، إلى ما أريناه، أرادوا أن يقلبوها حرفاً جلداً، تتغير أحوال ما قبله وهو باق بحاله".

ويرون أن الإبدال كان تاء دون غيرها، لأنها "من حروف الزوائد والبدل، وهي أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة"[٦٣]. وقد أضاف الرضي إلى ذلك اجتماع الواو والتاء في صفة الهمس على حد قوله[٦٤]. وهذا من البعد والغرابة بمكان.

ويرى الصرفيون أن الإبدال "تاء" على نوعين، مطرد مقيس، والآخر غير مطرد، ولا مقيس نحو: تجاه وتراث، وتقيّة... فهذه "لا يجوز القياس عليها لقلتها بالإضافة إلى ما لم تقلب واوه تاء، فلا تقول قياساً على تقيّة في وقيّة تزير في وزير، ولا تقول في: وُجَيْهة تجيهة، ولا في "أوعد" "اتعد" قياساً على أتلج، ولا في "ولهى" "تلهى" قياساً على تترى. فأما ما تقيس عليه لكثرته فافتعل وما تصرف منه"[٦٥].

والصحيح أنه لا يجوز من ناحية علمية أن نقول: إن الواو والياء قلبتا تاءين، وذلك لبعد ما بين الواو والياء من جهة، وبين التاء من جهة أخرى، فالواو والياء صوتان مجهوران انطلاقيان، والتاء مهموسة انفجارية، ومن حيث المخارج فالواو طبقية، والياء غارية، والتاء أسنانية لثوية، فواقع الحال بين هاتين الفئتين يؤكد اتساع شقة الخلاف بينهما صفة ومخرجاً، ولا يصح الإبدال إلاّ إذا كان هناك تقارب في المخارج والصفات. وقد نص القدماء أنفسهم على هذه الحقيقة فقالوا:[٦٦] إن أصل القلب في الحروف إنما هو فيما تقارب منها، وذلك الدال والطاء والتاء، والذال والظاء والثاء، والهاء والهمزة، والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه".

وإذا لم يكن تشديد تاء الافتعال في مثل "اتّصل" و "اتّبس" ناجماً عن إبدال الواو والياء تاء لما ذكرنا آنفاً، فإنه لا يزيد في رأينا على كونه عملية حذف وتعويض موقعي، ذلك أن صياغة "افتعل" من المثال بنوعيه تؤدي إلى تشكل سياقات صوتية مرفوضة، عبارة عن مزدوجات هابطة لا تسمح بها العربية البتة، وهما المزدوجان: اِوْ: iw في المثال الواوي "اِوْتَعد"، واِيْ: iy في المثال اليائي "اِيْتَبَس" وقد نص سيبويه على رفض العربية لهذه المزدوجات فقال:[٦٧] "لا تثبت واو ساكنة وقبلها كسرة". وينسحب هذا الحكم على الياء أيضاً فلا تثبت هي الأخرى ساكنة بعد كسرة. وما ذلك إلاّ لأنهما عبارة عن تتابع متجانسات، أو أضداد وكلاهما مرفوض عربياً.

والتطور الطبيعي والحتمي لمثل هذه المزدوجات هو تحولها إلى حركات طويلة، عن طريق التخلص من الصامت وتنمية العنصر الحركي تعويضاً. وهكذا ينتقل "اِوْتعد" إلى "ايتعد"، و "اِيْتبس" إلى "ايتبس" بوزن "ايتعل". وهذه هي المرحلة الأولى من مراحل تطور "افتعل" من المثال. وقد نظر القدماء إلى هذه المرحلة على أنها مناظرة زمنياً للأخرى، ومن ثم فقد عدوا "ايتعل" مثل "ايتعد" و "ايتبس" صيغة

شقيقة لـ "اتّعل" مثل : اتّعد واتّبس ... ولكنها صيغة أقل من هذه استعمالاً، ودونها قياسيّة.

وقد نسب الخليل هذه الصيغة أي "ايتعل" إلى العرب من أهل الحجاز[٦٨]، وقد تابعه على ذلك المازني ،وتلميذه المبرد، قال المازني:[٦٩] "وبعض العرب من أهل الحجاز ممن يوثق بعربيته لا يبدل الواو والياء تاء في هذا الباب ويجعلهما تابعتين لما قبلهما كما ذكرت لك، يقولون: موتزن وموتبس وياتزن وياتبس وايتزن وايتزر... والأولى أكثر وأقيس". وقد نص المبرد كذلك على أنها لغة أهل الحجاز، وأن الأصل والقياس قبلها تاء[٧٠]. وأما سيبويه فقد أبهم أمر هذه اللهجة واكتفى بالقول: إنها لناس من العرب[٧١]. ويظهر أنّ ابن جني قد تأثر بسيبويه، فأبهم أمر هذه اللهجة كذلك، وجعل الطريق الأولى أي الإبدال "تاء" لغة لأهل الحجاز، خلافاً لما نص عليه الخليل والمازني والمبرد، قال:[٧٢] "ومن العرب من لا يبدلهما تاء، ويجري عليهما من القلب ما تنكبه الآخرون فيقول: ايتعد، ايتزن، ايتبس، ويوتعد، وياتعد، ويوتزن وياتزن، وياتبس وموتعد وموتبس. وسمع الكسائي: الطريق ياتسق وياتسع أي يتسق ويتسع. واللغة الأولى أكثر وأقيس وهي لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن".

ونعود إلى الصيغتين: "اتّعل"، و "ايتعل" فنقول: إنّ القدماء قد تصورا العلاقة بينهما على أنها علاقة بين أشقاء، مجرد فرعين يعودان إلى أصل أو أرومة واحدة، ولا يختلفان إلاّ في كثرة الاستعمال وقلتها، وفي الأقيسية والأولوية. قال النحاس:[٧٣] "وتقول في مسائل من التصريف إذا (بنيت)[٧٤] "افتعل" من "وعد"، قلت: اتّعد، وكذا اتّزن واتّقى. وإن شئت قلت: ايتعد. والأول أجود". وأما تصورنا نحن للعلاقة بينهما فيقوم على أساس عدّ "ايتعل" أصلا لـ "اتّعل"، وبعبارة اخرى، العلاقة بينهما في تصورنا هي علاقة الأصل بفرعه، أما النظير أو الشقيق لـ "اتّعَل" فهو "تعل" (تعى) نحو "تقى". وهذا يعني ببساطة أن صيغة "ايتعل" قد تطورت في اتجاهين: الاتجاه الاول كان بتقصير حركة المقطع الأول مع التعويض عن الجزء المحذوف بمدّ (تشديد) تاء الافتعال كتعويض موقعي، وبذلك نحصل على "اتّعل"، وهذا الاتجاه هو الأكثر في الاستعمال. وكان الدكتور عبد الصبور شاهين قد ذهب في هذه القضية مذهباً مماثلاً تقريباً، وذلك حيث قال: [٧٥] "وقد فسروا هذه الأمثلة بقلب الواو أو الياء تاء تأثراً بتاء الافتعال، والواقع أنه تفسير بعيد عن

الصحة مطلقاً، لبعد ما بين التاء من جانب، والواو والياء من جانب آخر". أما تشديد تاء الافتعال فهو - على حد قوله - مجرد تعويض موقعي بعد إسقاط الواو[٧٦]. وما ذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين قريب، ولكنه غير دقيق.

والاتجاه الآخر لتطور "ايتعل" كان القطع الأول برمته دون تعويض، وعن هذا الطريق: جاء: تعل (تعى). وهكذا، فإذا ما أردنا أن نعبر عن العلاقة بين هذه الصيغ، فإننا نقدمها على الشكل التخطيطي الآتي:

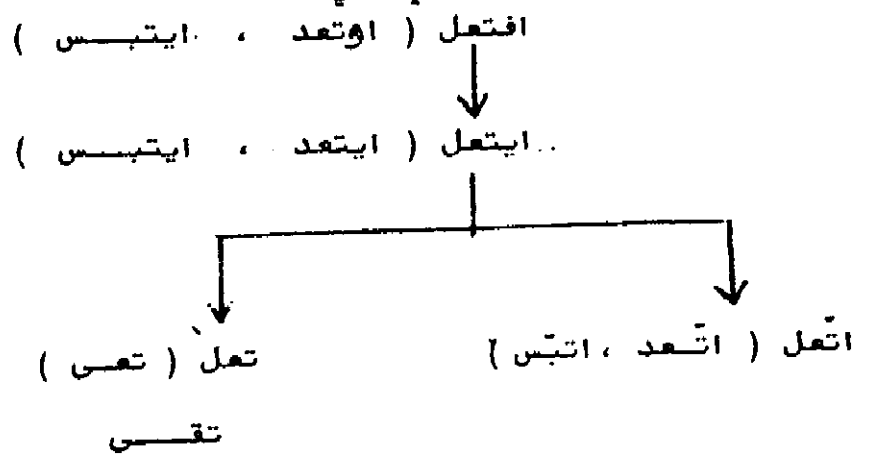

وأما تصور القدماء لهذه العلاقة فإنه يأخذ الشكل التخطيطي الآتي:

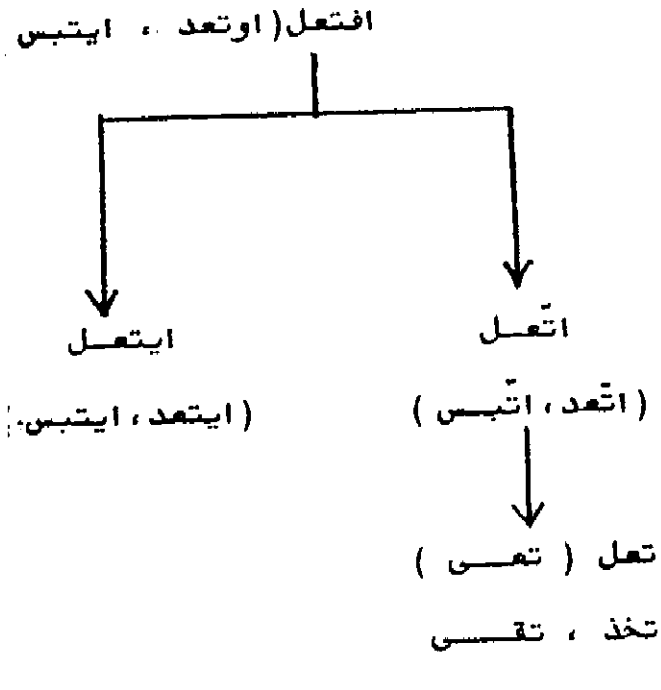

فصيغة "تَعَل" (تعى) مثل: تَخَذ، تَقى... متطورة عندهم عن "اتّعل" لا "ايتعل" كما نرى نحن. وقد صور الأزهري، والتبريزي خطوات هذا التطور، فقال الأول: [٧٧] "اتّقى" كان في الأصل "اوْتقى" والتاء فيها تاء الافتعال، فأدغمت الواو في التاء وشدّدت فقيل "اتّقى" ثم حذفوا ألف الوصل والواو المنقلبة تاء فقيل: تَقى يَتَقي بمعنى "توقّى". وإذا قالوا تَقِي يَتْقى، فالمعنى صار تقيًا. ويقال في الأول: تَقى يَتَقى ويَتْقي".

وقال الخطيب التبريزي:[٧٨] "وقد خففت العرب اتّقى يتّقي، فقالوا: تَقى يَتَقي.

حذفوا ألف الوصل من الماضي، والتاء التي هي فاء الفعل وهي ساكنة فبقي تَقَى يَتَقي. وليس يطّرد هذا التخفيف في جميع التاءات، وإنما جاء في اتّقى، واتّجه واتّخذ واتّسع، فقالوا: تَقى وتَجَه وتَخَذ وتَسَع.

ونعتقد أن تصورنا للعلاقة بين هذه الصيغ هو الأقرب إلى الصواب إن لم يكن هو الصواب بعينه، ذلك أنه ليس ثمة سبب مقنع لتخفيف "اتّعل" إلى "تَعَل"، ولكن تطور "ايتعل" إلى "تعل" له ما يسوغه صوتياً، ذلك أن ابتداء الصيغة بمقطع طويل مفتوح، يجعلها تتسم بالضعف والتراخي، ولذلك أكثرت العربية من هذا النوع من المقاطع قبل الآخر ليكون تمهيداً للوقف، وطلباً للراحة. ثم إن هناك مسوغاً آخر لسقوط هذا المقطع الطويل المفتوح، وذلك لأن همزة الوصل "إنما تجتلب توصلاً إلى النطق بالساكن، فإذا سقط الساكن الذي لأجله تجتلب استغني عنها[٧٩]. وعليه فبإسقاط المقطع الطويل المفتوح من بداية "ايتعل" تنتج "تَعَل" ومضارعه "يَتَعِل" وذلك نحو : تَخَذ يَتَخِذ، وتَسَع يَتَسِع، وتَجَه يَتَجِه، بمعنى اتّخذ يتّخذ، واتّسع يتّسع، واتّجه يتّجه... قال خفاف بن ندبة:

جلاها الصيقلون فأخلصوها ... خفافاً كُلُّها يَتَقى [٨٠] بأثر

وقال الآخر : [٨١].

ولا أتّقي الغيورَ إذا رآني ... ومسئلي لُزَّ بالحَمِس الرَّبيس

أي لا أتقي الغيور.

والأمر من تَقَى يَتَقي : تَقِ : قال عبدالله بن همام السلولي: [٨٢].

زيادتنا نعمانُ لا تَنْسَيَنَّها ... تَقِ الله فينا والكتابَ الذي تتلو

ومن الأمر أيضاً قول خداش بن زهير العامري[٨٣]:

تَقوه أيُّها الفتيانُ إنّي ... رأيت اللهَ قد غلب الجُدودا

أي اتّقوه.

وأما الماضي "تقى" قال أوس بن حجر:[٨٤].

تقاك بكفٍ واحدٍ وتَلَذُّهُ ... يداك إذا ما هُزَّ بالكف يَعْسِل

أي اتقاك [٨٥].

ثم مع كثرة استعمال هذه المحذوفات، توهموا أصالة التاء فيها، فاشتقوا منها

أبنية جديدة ليست على معنى "افتعل يفتعل" بل على معنى "فعل يفعل"، فمن تَجَه يَتَجه وأصله اتّجه، اشتقوا منه: تَجِهَ يَتْجَهُ على وزن فَعِل يَفْعَل، وعليه فتَجِه يَتْجَه ليست آتية من اللفظ نفسه الذي جاء منه تَجَه يَتَجِه، لأن هذين آتيان من مادة "وجه" والتاء فيهما زائدة هي تاء الافتعال، أما تَجِه يَتْجَهُ ، فالتاء فيهما ليست تاء الافتعال، كما كانت في تَجَه يَتَجه، ومن ثم ليست زائدة وإنما هي فاء الكلمة، قال ابن جني:(٨٦) "وروى أبو زيد أيضاً فيما حدثنا به أبو علي عنه: تَجِه يَتْجَه، فهذا من لفظ آخر، وفاؤه تاء، وأنشدنا:

قصرتُ له القبيلةَ إذ تَجِهْنا ... وما ضاقت بشدّته ذراعي"

وعليه، فمن "تَعَل يَتَعل" مثل: تَقَى يَتَقي، وتَجَه يَتَجه... اشتقت أصول ثانوية على أساس من توهم أصالة التاء في هذه الصيغ المحذوفة من "افتعل يفتعل" بسبب كثرة الاستعمال - على "فَعَل يَفْعِل"، نحو: تَقَى يَتْقى، وعلى : "فَعِل يَفْعَل"، نحو: تَجِه يَتْجَه، فهذه مشتقة من المشتق، فهو إذاً اشتقاق من الدرجة الثانية. وقد ذهب بعض القدماء في هذه الصيغ مذهبا يقترب بعض الشيء مما نراه فيها، وذلك كالأزهري حيث قال:(٨٧) " ... فلما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء من نفس الحرف فجعلوا اتَقَى(٨٨) يَتَقي بفتح التاء مخففة، ثم لم يجدوا له مثالا في كلامهم يلحقونه به فقالوا: تَقَى يَتْقي مثل قضى يقضي".

وقد نشب خلاف بين الكسائي والخليل بشأن "تقى" أهي المحذوفة من "اتقى" أم أنها أصل ثانوي مشتق، تاؤه فاء؟ ومنشأ هذا الخلاف هو المضارع "يَتَقي ويَتْقى". فقد نظر الكسائي الى تَقى "يَتَقي"، ونظر الخليل الى تَقَى يَتْقي، ومن هنا اختلف حكماهما على هذا الفعل، فقال الكسائي وطائفة من أصحابه هو من الفعل "افتعلت" إلاّ أنّهم نقصوا، ألا تراهم قالوا في غابره "أتَقي" بتحريك التاء... وقال الخليل وأصحابه: "تَقَيْت" من الفعل "فَعَلْتُ"، وأنا أتَقْى بتسكين التاء على "يَتْقي". قال وهذه لغة من قال : تَخِذ يَتْخَذ"(٨٩). وواضح أن كلا الرأيين صواب بناء على الأساس الذي بني عليه، وإن كان السيرافي قد أنكر: تَقى يَتْقي من أنه لو كان المضارع على هذه الصورة لكان الأمر منه اِتْق، ولا يقال ذلك(٩٠). قال ابن بري(٩١): "يشهد لصحة قول أبي سعيد المتقدم أنه لم يسمع تقى يَتْقي، وإنما سمع "تقى يَتَقي" محذوفا من اتّقى". وهذا يعني أنه يصوب ما ذهب إليه الكسائي. ولكن

السماع ورد - خلافا لما نص عليه ابن بري - مؤيداً في بعضه للكسائي، ومؤيداً للخليل في بعضه الآخر، فقد تقدّم بيت خفاف بن ندبة، والبيت الأخر الذي يبتدىء بـ ولا أتّقي...[٩٢] وذكرنا هناك أن منهم من رواه بسكون التاء، وإلى جانب هذين البيتين ذكر صاحب دقائق التصريف شاهداً أخر يعزز قول الخليل، وهو:

يَتْقي به الصيران كُلّ عشيّة فالماءُ فوق متونه يتصبّبُ[٩٣]

ب - تطور "افتعل" في المهموز الفاء

وهذا التطور الذي حصل على "افتعل" في المثال حصل مثله في المهموز، نحو: "أخذ" وأسا"... فإذا رحنا نبني "افتعل" من "أخذ" نقول في العادة "اتّخذ" والأصل "ااتخذ" بهمزتين، ولكن التقاء الهمزتين مرفوض في كلامهم اذا كانتا في كلمة واحدة " فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا[٩٤] "، وعليه فإذا اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة فلا بد من إبدال الثانية، قال سيبويه: [٩٥] "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من بدل الآخرة، ولا تخفف، لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف".

فالتقاء الهمزتين إذاً مرفوض، والذي يحصل في "ااتخذ" ونظائرها هو مجرد مخالفة بين الهمزتين قوامها الحذف والتعويض، أي حذف الهمزة الثانية والتعويض منها بمد كسرة همزة الوصل، فيصبح الفعل "ايتخذ" بوزن "ايتعل"، ثم تواصل هذه الصيغة الوليد تطورها في الاتجاهين اللذين ذكرناهما في باب المثال[٩٦]. فبتقصير حركة المقطع الأول، والتعويض من الجزء المحذوف بمد (تشديد) تاء الافتعال نحصل على "اتّخذ" ومن "أسا" اتّسى. قال الشنفرى:

وأغضى وأغضت واتّسى واتّستْ به مراميلُ عزّاها وعزّتْهُ مُرْمِلُ

قال الزمخشري:[٩٧] "و "اتّسى" بالتشديد: افتعل من الأسوة، وهي الاقتداء، والأصل أن يكون مهموزاً، فأبدلوا من الهمزة ياء للسكون وكسرة همزة الوصل قبلها، ثم أبدلوا الياء تاء وأدغمت في تاء الافتعال". وهذا الأسلوب من التطور كما قدمنا هو الأكثر والأشهر.

وبحذف المقطع الأول برمته نحصل على "تَخَذ يَتَخِذ" ومن هذا المحذوف بمعنى "افتعل" اشتق بناء ثانوي على أساس توهم أصالة التاء فقيل تَخِذ يَتْخَذ، اشتقاق

من مشتق، قال في اللسان:[٩٨] "وائتخذنا في القتال بهمزتين... والاتخاذ افتعال أيضا من الأخذ... ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فَعِل يَفْعل، قالوا: تَخِذ يَتْخَذ"، وعلى هذا جاء قوله تعالى: [٩٩] "قال لو شئت لتَخِذْتَ[١٠٠] عليه أجراً". وجاء في الشعر قوله:

تَخِذها سُرَيَّةً تُقْعِدُه[١٠١].

وقال المزق العبدي:

وقد تَخِذت رجلي إلى جنب غرزِها نسيفاً كأفحوصِ القطاةِ المطرّقِ[١٠٢]

وقد اختلف النحاة والصرفيون بشأن أصل "اتّخذ" كما اختلفوا بشأن "تقى"، فمنهم من ذهب الى أن أصل "أخذ" "وخذ" أي أنه في الأصل مثال واوي، ومن هذا الأصل المثال جاء "اتّخذ"[١٠٣] تماماً كما جاء "اتّصل" من وصل. فليست "اتخذ" عند هذا الفريق من "أخذ" في شيء، نظراً إلى صعوبة تفسير إبدال الهمزة تاء.

ومنهم من ذهب الى أن أصل "اتّخذ" "ائتخذ" أي أنه "افتعل" من "أخذ" وهذا هو الذي عليه الزجاج[١٠٤]، وابن خالويه، قال في كتابه "الحجة" [١٠٥] : "والحجة لمن قرأ بألف الوصل: أن وزنه "افتعلت" من الأخذ وأصله "ايتخذت"، لأن الهمزة[١٠٦] تصير ياء لانكسار ما قبلها ثم تقلب تاء، وتدغم في تاء "افتعلت" فتصيران تاء مشدّدة". وهذا هو ما ذهب إليه الجوهري أيضاً. قال في الصحاح:[١٠٧] "ويقال: ائتخذوا في القتال، بهمزتين، أي أخذ بعضهم بعضاً. والاتخاذ: افتعال أيضاً من الأخذ، إلاّ أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء".

وذهب الخليل الى أن تَخِذ يَتْخَذ لغة، وهذا يعني أن التاء ههنا تمثل فاء الكلمة، وعلى هذا تكون "اتّخذ" افتعل منه. وهذا ما ذهب إليه كل من النحاس وابن جني وابن الأثير وغيرهم، قال الأول: [١٠٨] "يقال: تَخِذ يَتْخذ، واتّخذ افتعل منه" وقال ابن جني [١٠٩] "فأما قولهم: "اتخذت" فليست تاؤه بدلاً من شيء، بل هي فاء أصلية بمنزلة اتّبعت من تبعت". وقد نص ابن الأثير على أن "اتّخذ" "ليس من أخذ في شيء، فإن الافتعال من أخذ "ائتخذ" بهمزتين لأن فاءها همزة والهمزة لا تدغم في التاء"[١١٠].

وقد تأثر الدكتور عبد الصبور شاهين برأي هذا الفريق من العلماء فذهب هو

الآخر إلى أن "اتّخذ" افتعل من "تَخِذ" [١١١]. أما الدكتور داود عبده فقد ذهب إلى أنها آتية من "أخذ"، وأن التشديد في التاء إن هو إلاّ تعويض موقعي بعد سقوط الهمزة، للمحافظة على ما وضعه بالتركيب المقطعي، وقد وضّح خطوات العملية على النحو الآتي:

اِتْأخذ ← اِتَخَذ ← اتّخذ[١١٢]

ونحن نقول مع الدكتور داود عبده: أنّ التشديد تعويض موقعي، ولكن ليس من الهمزة الساقطة، وإنما كما بينا سابقاً هو تعويض من الجزء المحذوف من الكسرة الطويلة في "ايتخذ".

وكما ذهب الكسائي إلى أن "تقى" محذوفة من "اتقى"، ذهب الفراء إلى أن "تَخَذ" محذوفة من "افتعل" أي أن أصلها اتّخذ[١١٣] وكما بينا سابقاً فإن المحذوف من "اتّخذ" حقيقة هو "تَخَذ يَتَخِذ" وأما "تَخِذ" فأصل ثانوي، مشتق من المحذوف، فهي صيغة جديدة مستأنفة على أساس توهم أصالة التاء في "تَخَذ" المحذوف من "اتّخذ".

بقي أن نقول: إن لغة الحجازيين كما ذكر السيوطي هي تَخِذت ووخذت، وتميم تقول: "اتّخذت" [١١٤]. وفي هذا القول أبلغ رد على الذين ينكرون كون "اتّخذ" آتية من "أخذ". فاتخذ عند بني تميم لا شك في أنها آتية من "أخذ" طالما أنه ليس من لغتهم "تخذت" ولا "وخذت".

جـ - خصّم ويخصّمون

ومن جملة التطورات التي حصلت على صيغة "افتعل" إسقاط تاء الافتعال والتعويض منها كثيراً، وذلك نحو "يَخَصِّمون" و "يَخصِّمون" كما جاء في قوله تعالى: "ما ينظرون إلاّ صيحة واحدة تأخذهم وهم يخصّمون" [١١٥]. وقد جاءت في هذه الآية قراءات عدة، ذكر منها ابن مجاهد ستاً،[١١٦] وهي:

١ - ٢ - يَخَصِّمون، بفتح الياء والخاء، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو "غير أن أبا عمرو كان يختلس حركة الخاء قريبا من قول نافع".

والفتح الخالص بدون اختلاس عن طريق ورش.

٣ - يَخْصِّمون : ساكنة الخاء مشددة الصاد، وهي قراءة نافع عن طريق قالون،

وهي قراءة أبي جعفر أيضاً[١١٧].

٤ - يَخِصِّمون : قرأ بذلك عاصم والكسائي وابن عامر وحفص ويعقوب وخلف وابن ذكوان وهشام عن طريق الداجوني وأبي بكر بخلف عنه، وافقهم الأعمش[١١٨].

٥ - يِخِصِمون : قراءة عاصم عن طريق أبي بكر في أحد وجهيه.

٦ - يَخْصِمون : وهي قراءة حمزة، ويحيى بن وثاب والأعمش[١١٩]، ورويت كذلك عن أبي عمرو وقالون[١٢٠].

وذكر غيره قراءة سابعة وهي:

٧ - يَخْتَصِمون : على الأصل وهي قراءة أبيّ [١٢١].

هذه هي مجمل القراءات التي وردت في هذا الفعل. ولعله من المفيد أن نذكر أن أبا عمرو قد رويت عنه ثلاث قراءات:

أ - الفتح مثل ابن كثير. ب - اختلاس الفتحة.

جـ - تسكين الخاء وتخفيف الصاد، وقد زاد بعضهم وجهاً رابعاً وهو تسكين الخاء وتشديد الصاد[١٢٢].

فهذه إذاً سبع قراءات في هذا الفعل. وإذا ما تركنا القراءة السابعة جانباً طالعنا السؤال الآتي: كيف تشكل هذا الفعل؟ وما طبيعة هذا التشديد؟.

أما بالنسبة لطبيعة هذا التشديد فنقول إنه لغة لبعض العرب قال سيبويه: [١٢٣] "وقد أدغم بعض العرب فأسكن لما كان الحرفان في كلمة واحدة ولم يكونا منفصلين وذلك قولك : يَقْتُلون وقد قتُلوا، وكسروا القاف لأنهما التقيا فشبهت بقولهم : رُدُّ يا فتى. وقد قال آخرون: قَتُلوا، ألقوا حركة المتحرك على الساكن... وتحذف ألف الوصل حيث حركت القاف...".

وإذا كان سيبويه قد ذكر صورتين لماضي يقتّل هما : قتُل وقَتَّل، فإن ابن جني أضاف ثالثة هي قِتَّل[١٢٤]. وقد نسب أبو حاتم هذه اللغة إلى بكر بن وائل وتميم بن مرة[١٢٥] وإذا كان ماضي يَقْتُل هو "قَتُل" فان ماضي يَخَصِّم هو خَصُم سمعنا به أو لم نسمع، نظراً إلى أنها لغة وتصديق ذلك القراءة المنسوبة إلى الحسن "خِطُف" و خَطِف[١٢٦]، من قوله تعالى "إلا من خَطِف الخطفة" [١٢٧]، والى جانب الحسن نسب ابن خالويه هذه القراءة "خِطِف" إلى قتادة وعيسى[١٢٨]. وجاء في إعراب

القرآن للنحاس: [١٢٩] "يقال إذا أخذ الشيء بسرعة خطف وخَطَف وخَطُف وخِطُف وخِطَف، والأصل في المشددات اختطف". وقال سيبويه[١٣٠] : "ومن قال: " قَتُلَ" قال رَدُفَ في ارتدف..." وعلى هذه اللغة كانت قراءة بعض المكيين " مُرَدَّفين" [١٣١] أي مرتدفين.

وروى الخليل وهارون " مُرُدَّفين" [١٣٢] بضم الراء، وقرىء "مُرِدَّفين" أيضاً بكسر الراء[١٣٣].

أما كيف تشكل "يخصِّمون" وماضيه القياسي "خصّم" فالذي نفهمه من كلام القدماء أن العملية قد تمت عن طريق إعلال بنقل حركة تاء الافتعال إلى الساكن قبلها، أو بحذفها فقط، وتدغم التاء في الصاد فيحرك الأول بالفتح إن نقلت الحركة أو الكسر منعاً لالتقاء الساكنين، وقد وضح الأنباري خطوات هذه العملية بقوله: [١٣٤] "فمن قرأ " يَخَصِّمون " بفتح الياء والخاء، نقل فتحة التاء إلى الخاء وأبدل من تاء الافتعال صاداً، لأن التاء مهموسة والصاد مطبقة مجهورة! [١٣٥] فاستثقل اجتماعهما فأبدلوا من التاء صاداً لتوافق الصاد في الإطباق وأدغموا إحداهما في الأخرى. ومن قرأ بكسر الخاء حذف حركة التاء ولم ينقلها إلى الخاء، وأبدل من التاء صاداً، وأدغم إحداهما في الأخرى، وكسر الخاء لسكونها وسكون الصاد الأولى، لأن الأصل في التقاء الساكنين الكسر، ومن قرأ بكسر الياء والخاء كسر الياء اتباعاً لكسرة الخاء والكسر للإتباع كثير في كلامهم".

والأمر في الماضي مثله في المضارع، بيد أنه في الماضي تحذف همزة الوصل بسبب من تحرك الأول، إما لنقل الحركة إليه، وإما لتحريكه بالكسر منعا لالتقاء الساكنين[١٣٦].

وقد حذا الدكتور عبد الصبور شاهين حذو القدماء في هذه المسألة ففسّر نشأة "خصّم" بقوله: [١٣٧] "وأصل "خصّم" ... اِخْتَصم، تجاورت التاء والصاد وهما صوتان متقاربان، وسقطت الحركة الفاصلة بينهما فتأثرت التاء بالصاد وقلبت صاداً مثلها هكذا:

اِخْتَصَم ← اِخْتْصم ← اِخْصَّم

وينتج عن ذلك - على حد قوله - اجتماع ثلاثة صوامت بلا فاصل من حركة بينهما، فأسقطت همزة الوصل الأولى وحركت الخاء بالفتحة: اِخْصَّم ← خَصَّم.

وقد عرفت العربية تجاور ثلاثة صوامت استثناء في هذه الصيغة. وجاء من ذلك قراءة أبي عمرو بن العلاء : وهم يَخْصِّمون".

وهذا التفسير يتسم من وجهة نظرنا بتبسيط للظاهرة مخلّ وفيه غير قليل من الأفكار التي تحتاج الى المناقشة.

وأول ما يسأل عنه هو الادعاء بتسكين التاء: اِخْتَصم ← اِخْتْصم، ماالداعي إلى تسكين التاء؟ مع أن العربية لا تسمح بالتقاء الساكنين حشواً؟ كيف نفسر هذا السلوك الذي يتناقض كل التناقض وخصائص العربية؟ صحيح أن اللغوي - كما قال ديفيد كرستل - "لا بد أن يكون مصاباً إلى حد ما بنوع من الازدواج في الشخصية، أي لا بد أن يكون له عقلان، العقل التحليلي المدرب على حل الألغاز... ثم العقل الخيالي الذي يسمح له بالتفكير في بعض المسائل النظرية والفلسفية في اللغة" (١٣٨). ولكننا لا نقبل من اللغوي أي تحليل لا يأخذ في الاعتبار، خصائص اللغة، وواقع الظواهر التي يعالجها. وعليه فإن الادعاء بأن الخطوة الأولى في تطور اختصم نحو خصّم، هو تسكين تاء الافتعال ادعاء مرفوض جملة وتفصيلا.

ثم إن قوله " وينتج عن ذلك اجتماع ثلاثة صوامت" كلام فيه تسامح، وهو غير دقيق. وكان ينبغي له أنْ يقيد قوله السابق بعبارة "من ناحية وظيفية" اما من الناحية النطقية فالصامت المشدد صامت واحد طويل. قال فندريس: (١٣٩). " ومن الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في "أتّا atta ، وساكن واحد في ata أتا". فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة: عنصر انحباسي يتبعه عنصر انفجاري، ولكن بينما نجد العنصر الانحباسي في : "ata " يتبعه العنصر الانفجاري مباشرة نجده في "atta"ينفصل عنه بإمساك يطيل مدى الإغلاق". وقد تنبه بعض القدماء إلى هذه الحقيقة قبل اللغويين المحدثين. قال الرضي: (١٤٠) "والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان بحرفين بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوي: سواء كان ذلك الحرف متحركا نحو: يمدُّ زيد، أو ساكنا نحو يمدْ، "وقفاً".

وعليه فإن قول الدكتور عبد الصبور شاهين إن العربية قد عرفت تجاور ثلاثة صوامت بشكل استثنائي في "يَخْصِّمون" وأن هذا قد جاء في قراءة أبي عمرو بن

العلاء قول مردود، فالعربية لا تسمح أعرافها بالتقاء صامتين حشواً البتة،[١٤١]، فضلاً عن ثلاثة صوامت. فالقول بأن أبا عمرو بن العلاء قد جمع في بعض قراءاته بين ثلاثة صوامت زعم باطل، وقد فسّر المحققون ما حكي عن أبي عمرو من الجمع بين ساكنين أنه اختلاس حركة، وأن عدم ضبط الراوي للنقل عن أبي عمرو كان السبب في هذا الزعم. وكنا قد ذكرنا القراءات التي وردت في "يَخصّمون"[١٤٢] وعرفنا ما نسب إلى أبي عمرو منها وهي: يَخَصّمون بفتح الياء والخاء، ويَخصّمون باختلاس فتحة الخاء ثم يَخْصِمون بتسكين الخاء وتخفيف الصاد، ولكن نسب بعضهم إليه الجمع بين الساكنين في هذه الآية،[١٤٣] وقد رُدّ ذلك أبلغ رد. قال النحاس:[١٤٤] "فأما أصحاب القراءات وأصحاب نافع سوى ورش فإنهم رووا عنه "وهم يَخْصّمون" بإسكان الخاء، وتشديد الصاد على الجمع بين ساكنين... وإسكان الخاء لا يجوز؟ لأنه جمع بين ساكنين، وليس أحدهما حرف مدّ ولين، وإنما يجوز في مثل هذا إخفاء الحركة، فلم يضبط كما لم يضبط عن أبي عمرو "فتوبوا إلى بارئكم" [١٤٥] إلاّ من رواية من يضبط اللغة، كما روى عنه سيبويه أنه كان يختلس الحركة". وجاء في اللسان: [١٤٦] "وأبو عمرو يختلس حركة الخاء اختلاساً. وأما الجمع بين الساكنين فلحن" وأبو عمرو هو من الفصاحة بحيث يؤمن معه من اللحن وخاصة في كتاب الله.

والذي يصح عندنا أن التشديد في "خصّم" ونحوها لم يأت - كما وصف القدماء وبعض المحدثين - من الماضي "اختصم". وإنما حصل التطور في المضارع "يختصمون" بإسقاط تاء الافتعال دون حركتها، التي تتصل بعد سقوط التاء بالخاء مباشرة، ثم يعوض من التاء الساقطة بمدّ (تشديد) الصاد كتعويض موقعي ومن ثم تصبح الصيغة "يَخَصّم". فالعملية إذا لا تزيد على كونها عملية حذف وتعويض موقعي. فلم تدغم التاء في الصاد، لأن الادغام لا يتم بين المتقاربين الا بعد جعلهما متماثلين[١٤٧]، وتحول التاء الانفجارية إلى صوت صفيري يصعب تفسيره من ناحية صوتية، وإن كانت التاء والصاد قريبتين من بعضهما.

وبمماثلة حركة الخاء لحركة الصاد نحصل على "يَخِصّم"، وبمماثلة حركة الياء لحركة الخاء والصاد نحصل على "يِخِصّم".

ومن هذا المضارع "يَخَصّم" المتطور عن "يختصّم" جاء الماضي عن طريق إسقاط

حرف المضارعة، فكان "خَصِمُّ".

خامساً: بعض قضايا الهمز

أ - مَلَك

لقد اختلف بشأن "ملك" كثيرا، فذهب أكثرهم إلى أنه محذوف من "ملأك" بدليل جمعه على ملائك وملائكة، وبورود هذا الأصل في الشعر، قال علقمة بن عبدة[١٤٨]:

فلستَ لإنسيٍّ ولكنْ لِمَلأكٍ تَنَزَّلَ من جوِّ السماء يَصوبُ

وهذه رواية سيبويه، وهي المشهورة، وأما رواية أستاذه الخليل فهي:

فلستَ لإنسيٍّ ولكنْ لِمَلأكٍ تبارك من فوق السماوات مرسلُه [١٤٩]

وهو عند الخليل وظاهر قول سيبويه "مَفْعل" من الألوك وهي الرسالة. قال الخليل: [١٥٠] "والأصل: مألك فقدموا اللام وأخروا الهمزة فقالوا: "ملأك" وهو مفعل من الألوك وهو الرسالة. واجتمعوا على حذف همزته كهمزة يرى". وأما سيبويه فإنه تابع أستاذه بأن ملكاً محذوف من "ملأك"[١٥١]. ولكنه لم يذكر ما إذا كان هناك قلب مكاني أو لا، غير أن تمثيله يوحي بأنه كأستاذه يعد "ملأك" مقلوبا عن "مألك" فقد قدّم "مألكة" على "ملأكة" [١٥٢].

وقد ذهب الكسائي مذهب الخليل وسيبويه في هذه الكلمة، فهي عنده محذوفة من "ملأك" المقلوب من "مألك" [١٥٣].

وفي مقابل هذا الرأي ذهب أبو عبيدة إلى أنه ليس ثمة قلب البتة وأنه "مفعل" من "لأك" يعني أن فاء الفعل "لام" وليس همزة[١٥٤]. وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى أبي عبيد أيضا[١٥٥]. ولابن كيسان فيه رأيان: أنه "فعل" من الملك أي القوة[١٥٦]، وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى أبي عبيدة أيضا[١٥٧]. والرأي الآخر لابن كيسان أن أصله "ملأك" على وزن "فعال" فالهمزة زائدة[١٥٨].

وذهب بعضهم إلى أن ملكاً مشتق من "لاك يلوك" [١٥٩] أي أن فاءه لام، وعينه واو ولامه كاف، وعليه فملك وزنه "فَعَل" والملائكة على هذا القول "مفاعلة" والهمزة فيه بدل من الواو - على حد قولهم - ولكنه إبدال شاذ كالهمز في مصائب.

وذهب النضر بن شميل إلى أن ملكاً لا اشتقاق له في كلام العرب وقد علق أبو حيان على قوله: "وهو مما فات علمه" [١٦٠].

وإذا كان الخليل[١٦١] وسيبويه[١٦٢] والمازني[١٦٣] وابن السراج[١٦٤] وغيرهم قد نصوا صراحة على أن العرب التزمت إسقاط الهمزة في "مَلَك"، وأنها لا تظهر إلاّ في الشعر لأجل الضرورة الشعرية، فإن بعضهم جعل ذلك جائزاً وليس لازماً، قال صاحب كشف المشكل:[١٦٥] "والذي يجوز توهينه وهمزه: هؤلاء وهؤلا، والبرّية والبريئة، والنبي والنبيء والنبوة والنبوءة ومَلَك وملأك".

وعليه فهناك إذاً غير واحد من الآراء بشأن أصل "ملك"، ولكن الرأي الأقرب إلى الصواب إن لم يكن هو الصواب بعينه أنه في الأصل "مَلْأَك" وهو الرأي الذي قال به أكثر اللغويين والنحويين، بقطع النظر عن كونه من "ألك" أو "لأك" وذلك لأن معنى هذين الفعلين يدور حول الرسالة والإرسال، والملك رسول من الله، ولذا نص الخليل على ذلك بقوله: [١٦٦] "وهو مفعل من الألوك وهو الرسالة". وبعد أن أورد سيبويه بيت علقمة قال: "وإنما يريد: الرسالة" [١٦٧]. وقد قطع ابن السكيت بقوله: [١٦٨] "والملك أصله ملأك، وهي الرسالة". ثم إن رواية العين لبيت علقمة تعد أبلغ دليل على كون "ملاك" مأخوذاً من "ألك" أو "لأك"، وعلى الرغم من كل هذا فقد آثر الدكتور الحموز أن يأخذ برأي من يقول: إنّ "ملكا" "فعل" أي أن ميمه أصلية. قال: [١٦٩] "ويتراءى لي أن الظاهر في هذه اللفظة أن تكون من "ملك" على أن الميم أصلية، فلا حذف فيها ولا قلب. ولعل ما يعزز ذلك أن مادة "ملك" أصل قديم في اللغات السامية، ولعل ما يعزز ذلك أن ملاك[١٧٠] لم ترد إلا في قول الشاعر الشاذ:

فلست لإنسي ولكن لملأك ...".

ونبدأ برد هذا القول من آخره، فنقول، قد وردت هذه الكلمة، "ملاك" في غير هذا الموطن، فليس صحيحاً حصر مجيئها بهذا البيت، فقد ذكر الأنباري في اثنين من كتبه شاهداً آخر وهو قوله:

أيُّها القاتلون ظُلماً حسيناً ... أبشروا بالعذاب والتنكيلِ

كُلُّ أهل السماء يدعو عليكم ... من نبيٍّ ومَلاكٍ ورسولِ

قد لعنتم على لسان ابن داو ... د وموسى وحامل الإنجيلِ [١٧١]

وقد ورد البيتان الأول والثاني في لسان العرب أيضا[١٧٢].

ثم إن تكسير "ملك" [١٧٣] على : ملائك وملائكة، يعزز إن لم يقطع بكون "ملك" فلاك، فظهور الهمز في الجمع، يدل على وجوده في المفرد، ولا سيما أن المفرد قد جاء بالهمز في الشواهد التي سبق ذكرها، وقد يعترض معترض بأن هذه الكلمة قد وردت في شاهدين فقط، ونرد فنقول: - كما قال ابن درستويه قديماً - "وليس كل مستعمل مسموعاً مروياً" [١٧٤] وخاصة أنه أصل مستثقل بسبب وجود الهمز فيه. وعليه فإن تصريف "ملك"، ودلالته تعززان، إن لم تقطعا بأن أصله "ملاك". ثم خفف بإسقاط الهمزة، فاتصلت فتحتها باللام ومن ثم أصبح مَلَكا. وتخفيف الهمزة في مثل هذا مطرد، وله نظائر مثل : مَرْأة - مَرَة[١٧٥]، و "ذو يَزَن" وأصله: يَزْأَن" [١٧٦]، وأَسْأَلُ وأَسَلُ [١٧٧]، ومن "أسَلُ" سرى حذف الهمزة بفعل القياس إلى بقية صيغ المضارع[١٧٨].

وعلى أساس أن ملكاً أصله "ملاك"، اختلف ما إذا كان هناك قلب أو لا. وقد بينا مواقف النحويين والصرفيين من هذه القضية، ونود أن نشير إلى أن حذّاق الصرفيين يرونه غير مقلوب، وأنه "مَفْعل" من "لاك". قال ابن جني: [١٧٩] "وينبغي أن يعلم أن أصل تركيب "ملك" على أن الفاء لام، والعين همزة، واللام كاف، لأن هذا هو الأكثر، وعليه تصرف الفعل... ولم نرهم استعملوا الفعل بتقديم الهمزة. فهذا يدل على أن الفاء لام، والعين همزة". وقال الرضي: [١٨٠] "ومذهب أبي عبيدة أولى لسلامته من ارتكاب القلب".

ب - "معائش"

قرأ من السبعة، نافع عن طريق خارجة، وابن عامر في رواية[١٨١] : "وجعلنا لكم فيها معائش" [١٨٢] بالهمزة. ومن خارج السبعة قرأ بذلك الأعرج وزيد بن علي والأعمش[١٨٣]. ولقد أثارت هذه القراءة ثائرة النحويين، وحملوا عليها بشدة، نظراً إلى أنه لا مكان للهمز - بحسب معاييرهم - ههنا. وكان سيبويه قد تجاهل هذه القراءة، فلم يشر إليها، ولكنه نص على أن العرب لا تهمز هذه الكلمة، ولا أمثالها، وذلك حيث قال: [١٨٤] "ولم يهمزوا: "مقاول" و "معايش"، لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه، وإنما هو جمع "مقالة" ، و "معيشة" وأصلهما التحريك فجمعتهما على الأصل كأنك جمعت مَعْيِشة" ، ومَقْوَلة ".

وإذا كانت العرب لا تهمز "معايش"، فإن همزها خارج عن طريقة كلامهم، ومن ثم فهو غلط، وقد حكم سيبويه على هذه القراءة بأنها غلط بطريق غير مباشر عندما حكم على همز "مصائب" بأنه "غلط"، وذلك حيث قال: [١٨٥] "فأما قولهم: "مصائب" فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة، وإنما هي مُفْعِلة. وقد قالوا: مصاوب". ولقد حاول الفارسي أن يجد العذر للعرب في هذا الغلط، وأمثاله فقال:[١٨٦] "إنما دخل هذا النحو في كلامهم، لأنه ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فزاغوا عن القصد".

وعلى أية حال، فإن سيبويه في حكمه على "معايش" بأنها لا تهمز، يكون قد مهّد السبيل، وفتح الباب على مصراعيه لتوجيه سهام النقد إلى هذه القراءة والطعن فيها لكل من جاء بعده، ويكون بذلك أول من بدأ بتخطئة القرّاء[١٨٧] ولو أن ذلك كان بطريق غير مباشر، وينبني على هذا بأن قول الدكتور شوقي ضيف بأن الكسائي كان هو البادىء بذلك، وأنّ الفرّاء هو الذي بدأ شن هذه الحملة بقوة، وأنهما هما اللذان فتحا الطريق للبصريين التالين لهما لتخطئة بعض القرّاء[١٨٨] - غير دقيق.

وقد تباينت مواقف النحويين من هذه القراءة، فالأخفش اكتفى بوصف الهمز ههنا بأنه رديء[١٨٩]. وقد غالى النحاس والمازني كثيراً في موقفيهما منها، فالأول عدها لحناً لا يجوز[١٩٠]، وتجاوز الآخر القول بتلحينها إلى الطعن في كفاية القارىء نفسه فقال: [١٩١] "فأما قراءة من قرأها من أهل المدينة "معائش" بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية. وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا". وقد حذا المبرد حذو أستاذه وترسم خطاه[١٩٢]. وكذلك لحنها ابن خالويه[١٩٣] "، وقال ابن الأثير[١٩٤] "ومن العجب أن يقال: إنه لا يحتاج إلى معرفة التصريف. ألم تعلم أن نافع بن أبي نعيم وهو من أكبر القراء السبعة قدراً وأفخمهم شأناً قال في "معايش" معائش بالهمز، ولم يعلم الأصل في ذلك فأوخذ عليه، وعيب من أجله... وهذه لفظة "معايش" لا يجوز همزها بإجماع من علماء العربية لأن الياء فيها ليست مبدلة من همزة، وإنما الياء التي تبدل من الهمزة في هذا الموضع تكون بعد ألف الجمع المانع من الصرف، ويكون بعدها حرف واحد، ولا تكون عيناً، نحو "سفائن". وفي هذا الموضع غلط نافع رحمة الله

عليه، لأنه لا شك اعتقد أن معيشة بوزن فعيلة، وجمع فعيلة هو على فعائل، ولم ينظر إلى أن الأصل في معيشة مَعْيِشة على وزن مَفْعِلة".

وفي الحقيقة إن الطعن في هذه القراءة، وتلحينها، فيه غير قليل من التجني، فالقراءة سنة، والسنة تقضي على اللغة ولا تقضي اللغة على السنة[١٩٥]." وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها"[١٩٦]. إن اعتراض النحاة على هذه القراءة وتلحينها توحي بأن نافعاً كان مجتهداً، ولكن القراءات لا تكون بالاجتهاد والرأي. أية ذلك قول نافع: "ولم أقرأ حرفاً لا يجتمع عليه رجلان من الأئمة" [١٩٧]. وقد تحدث عنه ابن مجاهد فقال: [١٩٨] "وكان عالماً بوجوه القراءات، متبعا لآثار الأئمة الماضين ببلده". وقال الأندرابي:[١٩٩]" وكان – مع علمه بقراءة القرآن ووجوه علمه – يتبع النقل والأثر، ويتجنب القياس برأيه والنظر".

وعلاوة على ذلك فإن هذه القراءة "معائش" لم ترد عن نافع وحده، فقد رويت كما ذكرنا قبلاً عن قراء عرب صرحاء، والعرب محميون من الخطأ في الألفاظ[٢٠٠]. فالعربي لا يمكن أن يغلط لسانه، وإنما الجائز غلطه في المعاني[٢٠١]. وإذا كان الأمر كذلك كان الطعن في هذه القراءة وتلحينها باطلاً نظراً إلى أنها قد رويت عن تابعي عربي صريح هو ابن عامر اليحصبي قارىء الشام الذي أخذ القرآن عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قبل ظهور اللحن، كما رويت عن الأعرج أحد كبار قرّاء التابعين، وعن زيد بن علي وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قلّ أن يدانيه فيه أحد، وعن الأعمش وهو من الضبط والاتقان والحفظ والثقة بمكان، ولهذا فإن أبا حيان نص على وجوب قبول "معائش" بالهمز، على الرغم من عدم قياسيتها لرواية هؤلاء الأئمة لها، "وهم ثقات فوجب قبوله"[٢٠٢]. ولم يبال بموقف النحاة البصريين منها فأطلق صيحته المشهورة: [٢٠٣] "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة". "وقال بهذا الصدد أيضا:[٢٠٤] "وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون، فلا ننظر إلى قولهم إن هذا لا يجوز".

ومع أن الفراء قد نص على أن "معائش" لا تهمز، فإنه عاد فقال: [٢٠٥] "وربما

همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون انها فعيلة لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف". وعليه فقراءة نافع لم تخرج عن حد كلام العرب، ولله در ابن الجزري حيث يقول: [٢٠٦] "فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها".

والصحيح أنه لا يجوز من ناحية علمية أن نحكم على هذه القراءة بأنها لحن أو خطأ، ذلك أن عالم اللغة، "ليس في مجال الاختيار بين استعمالين، أحدهما صحيح والآخر خاطئ، إذ إن ما بينهما مجرد اختلاف ويجب عليه أن يصفهما معا في دراسته، ثم يترك للآخرين مهمة تقرير أيهما أكثر ملاءمة للمواقف الاجتماعية المختلفة" [٢٠٧].

ونقول بعد هذا كله، إن همز "معائش" في رأينا هو التكسير الأصلي ل "معيشة"، وذلك لأن معيشة " "مفيلة" [٢٠٨] متطورة عن "مَعْيِشة" بوزن "مَفْعِلة" عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد " يِ :yi " بحذف الياء والتعويض منها بمد الحركة، وهذا يعني أن العين قد سقطت، وأنه من ثم ليس لدينا ياء في "معيشة" حتى نطالب بوجوب ظهورها في الجمع. وعليه فإذا ما صببنا مادة "معيشة" في قالب "مفاعل" فلن نجد شيئا في "معيشة" يقابل العين في صيغة "مفاعل" سوى كسرة الصيغة هكذا معا -ِش: ma،ā'is وهنا تلتقي حركتان، أي يتشكل ما يعرف في الدراسة الصوتية بـhiatus ، ومثل هذا السياق الصوتي لا يجوز عربياً ولا ساميا بحال من الأحوال، وللتخلص من هذا السياق المرفوض تحقق الحركة الثانية، أي الكسرة، وبتحقيقها تتخلق الهمزة. هي هذه التي نجدها في "معائش". فقراءة نافع وابن عامر وغيرهما بالهمز تمثل في رأينا التكسير الحقيقي لمعيشة، وليس "معايش". وأما قراءة الجمهور "معايش" فهي لا تزيد عندنا على كونها تسهيلا للهمزة في "معائش"، وعليه فمعايش متطورة عن "معائش". وما يقال عن معيشة يقال عن نظائرها مثل مكيدة ومخيلة، ومصيبة ومنارة ومزادة ومقامة، فتكسير هذه وأمثالها الأصل فيه أن يكون مهموزاً نظراً إلى سقوط العين في كل واحدة منها، ثم تخفف الهمزة بالحذف فتتخلق الياء، ولكن التسهيل يغلب أحياناً فلا يكاد يسمع معه الهمز، أو العكس، وأما قول الأخطل: [٢٠٩].

وانّي لقـــوامُ مـــقـــاومَ لم يكنْ جـريرٌ ولا مـولى جـرير يقـومـهـا

ومثله في النثر قول علي كرم الله وجهه: "فلو مثّلهم لعقلك في مقاومهم المحمودة" ، وقوله "يعجّون إلى ربهم من مقاوم ندم واعتراف" [٢١٠] فليست "مقاوم" جمعا لـ "مقامة" وإنما هي جمع لـ "مقوم" أي جمع لأصل مهجور، ممات، ومثلها "مصاوب" أيضا في قول الآخر:[٢١١].

يصاحب الشيطانَ من يصاحبه فهو أذيٌّ ، جمّةٌ مصاوبه

قال سيبويه:[٢١٢] "وقد قالوا: مصاوب". ومن هذا الشاهد الشعري، ومن نص سيبويه، يتضح لنا أن ما قاله الدكتور إبراهيم السامرائي من أن "مصاوب" لم يسمع[٢١٣]، غير صحيح. فهذان، مقاوم، ومصاوب ليسا جمعين للمعلّ، مقامة ومصيبة، بل هما جمعان لأصلين مهجورين هما: مَقْوم ومُصْوِبة، قال الزجاج: [٢١٤] "وقد أجمع النحويون على أن حكوا مصائب في جمع مصيبة بالهمز، وأجمعوا أن الاختيار مصاوب، وهذه عندهم من الشاذ، أعني مصايب" وقد ذكر أبو حيان أيضا أن النحويين البصريين والكوفيين قد أجمعوا على أن همز مصائب غلط من العرب[٢١٥]. وقد حاول ابن جني أن يجد تفسيراً وعذراً للعرب في غلطهم هذا فقال: [٢١٦] "وكأن الذي استهوى في تشبيه ياء مصيبة بياء صحيفة، أنها وإن لم تكن زائدة فإنها ليست على التحصيل بأصل، وإنما هي بدل من الأصل، والبدل من الأصل ليس أصلاً، وقد عومل لذلك معاملة الزائد". وحتى لا يحكم الزجاج على العرب بالغلط، ذهب إلى أن الهمز في "مصائب" إنما هو بدل من الواو المكسورة، كما قالوا: في وسادة: إسادة. ثم أردف يقول: [٢١٧] "وهذا أحسن من أن يجعل الشيء خطأ إذا نطقت به العرب، وكان له وجه من القياس، إلاّ أنه من جنس البدل الذي إنما يتبع فيه السماع، ولا يجعل قياساً مستمرا". ولكن الذي يؤخذ على تفسير الزجاج هذا هو أنه لا يصح علمياً أن نقول إنّ الواو قد قلبت همزة.

والهمزة عندنا في مصائب هو الأصل، كالهمز في معائش تماماً، وما يصفونه بالوجه القياسي إن هو الا تخفيف للهمزة بالحذف فتتخلق الياء، ولهذا نجد هذه الازدواجية، وهي الجمع بين الأصل والفرع في تكسير مثل : منارة، ومكيدة، ومصيدة، ومزادة، ومصيبة ومعيشة ومصير... قال الحطيئة: [٢١٨].

حتى اذا حَصَلَ الأمـ ـرُ وصار للحسب المصائرْ

وقال الحكمي: [٢١٩].

ولم يجعل مصائدها يرابيعاً ولا وَحَرا

وقد جاءت "معائب" بالهمز في كلام علي كرّم الله وجهه[٢٢٠]، وهي من العيب. وقد جاءت مهموزة كذلك في كلام الجاحظ[٢٢١]، وفي لسان العرب أيضا[٢٢٢]. وقد قالوا: مدائن ومداين، قال المازني: [٢٢٣] "وأما مدائن فقد اختلف العرب فيها والعلماء، فجعلها بعضهم "فعائل" فهمز. وقال بعضهم: هي "مفاعل" فلم يهمزوا". والخلاف في الحقيقة هو خلاف بين العلماء بشأن هذه الكلمة، أما العرب فمنهم من جاء بهذه الكلمة على الأصل، أي "مدائن" لأن مدينة - كما قال الفراء - "فعيلة"[٢٢٤] فتكسيرها إذن هو "مدائن" ثم تسهل الهمزة بعد ذلك فنحصل على "مداين".

ومن مظاهر هذه الازدواجية جمعهم "مزادة" على "مزائد" قال الطرماح: [٢٢٥].

مزائدُ خرقاءِ اليدينِ مسيفةٍ يُخِبُّ بها مستحلِفٌ غيرَ آئنِ

وعلى "مزايد" بتسهيل الهمزة، وعلى مزاود، كما ذكر صاحب اللسان[٢٢٦] والصحيح أن "مزاود" جمع لمزود، أو مزودة لا مزادة.

وعلى الرغم من تسليم القدماء بأن الهمز في منائر ومزائد شاذ إلا أنه أخف - عندهم - من الهمز في مصائب ومصائر ومصائد، وذلك "لأن الألف أشبه بالزائد من الياء" [٢٢٧]، وإذا كانت أشبه بالزائد من الياء، فكونها أشبه بذلك من الواو من باب أولى. والصحيح أن هذا تفريق تحكمي ومصطنع، وأن هذه الكلمات حكمها في التكسير واحد، وهي أن تكون مهموزة، ثم تخفف بحذف الهمزة فتتخلق الياء، وما جاء منها بالواو، نحو: مقاوم، ومصاوب ومناور ومزاود، فهي جموع لكلمات مُصَحّحة غير معلّة، أي لأصول مهجورة مماتة هي: مقوم ومصوبة ومنورة ومزودة. ولكن النحويين والصرفيين يصرون دائما على التعامل مع أصل الألفاظ المعلّة، لا معها بذاتها، ولا على حسب ما آلت اليه بعد الإعلال، تحلماً واعتباطاً. ومن هنا يلحظ الدارس بوضوح ضعف الترابط، بل فقدانه غالباً بين الظواهر التي يعالجها النحويون، والأحكام التي يصدرونها عليها، ولا غرو في ذلك فالنحو - كما قال فندريس - "كثيراً ما يكون في صراع مع الحس الطبيعي للغة، ففي الأقطار التي

يطغى فيها أثر النحاة لا تستسلم اللغة لفعل القياس إلا بصعوبة، اذ تخنق المبتكرات القياسية في مهدها، ولا تستطيع الحياة، فهذه يجب لتغلبها أن تكرر غالباً وبصورة مطردة" (٢٢٨).

بقي أن نقول لقد أحسن مجمع اللغة العربية بالقاهرة صنعاً حين أجاز إلحاق ما سماه بالمد الأصلي في صيغة "مفاعل" بالمد الزائد في صيغة "فعائل"، ومن ثم جوّز الهمز والياء في نحو مكائد ومكايد، ومغاور ومغائر(٢٢٩).

جـ - خطايـا:

ولعل المثال الأبرز والأشهر على مجافاة المعيارية لروح الواقع اللغوي، هو تفسيرهم لتكسير "خطيئة" على "خطايا".

ولقد كانت هذه القضية مسألة خلافية بين الكوفيين والخليل من جهة، وبين جمهور البصريين من جهة أخرى(٢٣٠)، فذهب الكوفيون والخليل إلى أنها "فعالى". وذهب البصريون إلى أن "خطايا" على "فعائل". وفعالى" عند الكوفيين والخليل متطورة من "فعائل" بالقلب المكاني" وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة خطايىء مثل خطايع، إلاّ أنه قدمت الهمزة على الياء لئلا يؤدي إلى إبدال الياء همزة" (٢٣١).

وقد ذكر الأنباري رأياً آخر للكوفيين يقول: إن خطايا "فعالى" وليس منقلباً، لأنه جمع خطيّة لا خطيئة، "لأن ترك الهمز يكثر فيها، فصارت بمنزلة "فعيلة" من ذوات الواو والياء، وكل "فعيلة" من ذوات الواو والياء نحو: وصيّة وحشيّة فإنه يجمع على فعالى دون فعائل(٢٣٢) " وقال الفرّاء: خطايا جمع خطيّة بلا همز، كما تقول: هديّة وهدايا. قال: ولو جمعت خطيئة مهموزة لقلت خطائيء. وقال الكسائي: لو جمعتها مهموزة لأدغمت الهمزة في الهمزة كما قلت: دوابّ".

وأما البصريون - ما عدا الخليل - فقد أصروا على أن خطايا "فعائل"، نظراً إلى أن "خطايا" في اعتقادهم جمع خطيئة، وخطيئة فعيلة، وفعيلة تجمع على "فعائل". وقد بين سيبويه(٢٣٤) والمازني وابن جني جميع الخطوات التي مرت بها خطيئة في تكسيرها حتى أصبحت خطايا". قال المازني: (٢٣٥) "واعلم أنك إذا جمعت خطيئة ورزيئة على "فعائل" قلت: خطايا ورزايا، وما أشبه هذا مما لامه همزة في الأصل، لأنك همزت ياء خطيئة ورزيئة في الجمع، كما همزت ياء قبيلة

وسفينة حين قلت: قبائل وسفائن. وموضع اللام من خطيئة مهموز فاجتمعت همزتان، فقلبت الثانية ياء لاجتماع الهمزتين فصارت: خطائي، ثم أبدلت مكان الياء ألفا... فصارت خطاءا... والهمزة قريبة المخرج من الألف فصارت خطاءا، فكأنك جمعت بين ثلاث ألفات فلما كان كذلك أبدلوا من الهمزة ياء فصارت خطايا". وعلى هذا فالمراحل أربع هي: خطائيء - خطائي - خطاءا - خطايا. ولعل المازني أحس في قرارة نفسه بغرابة هذا التفسير وصعوبة تقبله، لذا ناشد الدارس قائلاً: [٢٣٦] "فلا تستنكر هذا التفسير وتطويله، فإن هذا الباب يدور على هذا".

ولكن هذا التفسير لم يقنع ابن جني، ولم ينقع غلّته، فقد كان المازني متسامحاً من وجهة نظره في تفسيره، لأنه على حد قوله قد فرّط في ثنتين من الرتب كان ينبغي له ذكرهما وذلك بشيء من ملاطفة الصنعة! ولهذا فقد قدم لنا تفسيراً أكثر تفصيلاً قائلاً: [٢٣٧] "فمن ذلك قولهم في "خطايا" أن أصله كان خطائيء... وهو - لعمري - كما ذكروا، إلاّ أنهم قد أخلّوا من الرتب بثنتين: أما إحداهما: فإن أصل هذه الكلمة قبل أن تبدل ياؤها همزة خطايىء... ثم أبدلت الياء همزة، فصارت خطائيء... والثانية: أنك لما صرت إلى "خطائي" فأثرت إبدال الياء ألفا، لاعتراض الهمزة في الجمع مع اعتلال اللام لاطفت الصنعة، فبدأت بابدال الكسرة فتحة لتقلب الياء ألفا، فصرت من خطائي إلى خطاءِي... ثم أبدلتها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها... فصارت خطاءا... ثم أبدلت الهمزة ياء على ما مضى فصارت خطايا. فالمراتب إذاً ست لا أربع هي: خطايىء ثم خطائيء ثم خطائي ثم خطاءِي ثم خطاءا ثم خطايا".

ونقول إذا كان تفسير هذه المراحل المزعومة يعد ملاطفة وتيسيراً، فكيف يكون الحال لو كانت هناك عجرفة ومبالغة وتعسير؟.

والصحيح أنه لا علاقة لخطايا بخطيئة، الاّ علاقة الشيء بأصله البعيد، فخطايا - كما قال الفراء قديماً - جمع خطيّة لا خطيئة، وذلك لأن جمع خطيئة هو خطائيء، وقد جاء ذلك عنهم، فقد حكى أبو زيد وأبو الحسن عن العرب قولهم: غفر الله له خطائئه، وحكى أبو زيد وغيره: دريئة ودرائيء، وعن قطرب، لفيئة ولفائيء، وجاء رزيئة ورزائيء[٢٣٨] أيضا، وفي غير باب فعيلة، جاء قرّاء وقرائيء[٢٣٩].

وهذه الأمثلة التي حكاها اللغويون تضعف رأي الخليل ومن ذهب مذهبه من أن هناك قلباً مكانياً في خطايا. وبناء على هذه الشواهد فقد قدّم ابن جني رأي سيبويه على رأي أستاذه في هذه القضية قائلا: [٢٤٠] "ومذهب من لم يقل بالقلب في خطايا عندي أقوى من قول الخليل". وقد قطع بعدم القلب ابن مالك فقال:[٢٤١] "وليس جاءٍ وخطايا مقلوبين خلافا للخليل".

وإذا كانت خطيئة تكسر على "خطائىء" على حسب ما جاء عن العرب فان خطايا ليست جمعا لها، وإنما هي جمع خطيّة، وخطيّة في حد ذاتها متطورة عن خطيئة عن طريق تخفيف الهمزة بالحذف، فتلتقي حركتان، الكسرة الطويلة التي تسمى تقليديا "ياء" فعيلة، وفتحة الهمزة، وهذا كما قدمنا سياق مرفوض عربياً وسامياً، فيحصل انزلاق بينهما، وبالانزلاق تتخلق الياء ومن ثم تصبح الكلمة خطية thaṭiya. وقد حفظت هذه المرحلة من مراحل تطور "خطيئة" في قراءات بعض القراء، فقد ذكر ابن جني، أن منهم من قرأ: "خطية" ولكنه وصف هذا التخفيف بأنه خطأ، نظراً الى أن الياء" زيدت للمد، فلو حركت لبطل الغرض فيها، لأن الحركة تخرجها عن المد" [٢٤٢].

وبعد تشكل الياء بالانزلاق تابعت الكلمة تطورها عن طريق تقصير الكسرة الطويلة في خطية thaṭiya ، والتعويض موقعياً من الجزء المحذوف من الحركة بمدّ (تشديد) الياء المتخلقة بالانزلاق، ومن ثم أصبحت "خطيّة" فكسّرت كما تكسّر نظائرها في اللفظ نحو: هديّة وقضيّة وسريّة... ونظراً إلى صعوبة تكسير خطيئة بسبب اجتماع الهمزتين فقد استغنى العرب بتكسير خطيّة عن تكسير خطيئة، ومن ثم هجر خطائىء جمع خطيئة، وحل مكانه خطايا جمع خطيّة، فهو إذا مما استغنت فيه العربية بالفرع عن الأصل، وما أكثر ذلك!

الهوامش والحواشي

١- مناهج البحث في اللغة ص ٢٥٢.

٢- المنهج الصوتي للبنية العربية ص٩٣.

3- Bloomfield. Language. P. 138.

٤- انظر على سبيل المثال المنهج الصوتي للبنية العربية ص٦٧. وانظر أيضاً الصرف الواضح ص١٠٢، ١٠٧.

٥- شرح الشافية ٨٣/١.

٦- المنصف ٧٢/١.

٧- الممتع في التصريف ١٩١/١.

٨- الكتاب ٢٨٣/٤.

٩- العين (تحقيق عبدالله درويش) ٥٤/١.

١٠- الكتاب ٢٨٣/٤.

١١- اللغة ص٢٢٤.

١٢- المرجع السابق في المكان نفسه.

١٣- الفلسفة اللغوية ص٨٩.

١٤- المرجع السابق ص٩٠.

١٥- دراسات في علم أصوات العربية ص٩٧.

16- Comparative Gr. of the Semitic Lang. P.221.

١٧- الكتاب ٢٨٣/٤.

١٨- دقائق التصريف ص١٦٥.

١٩- دراسات في علم أصوات العربية ص ٩٤-٩٦.

20- Lectures on the Comp. Gr. of the Semitic Lang.P. 208.

ومعلوم أن كتاب رايت هذا كان قد صدر لأول مرة عام ١٨٩٠م. وقبل رايت كان

جرجي زيدان قد نص على ذلك في كتابه "الفلسفة اللغوية" الذي صدر في القاهرة لأول مرة عام ١٨٨٦م وعبارته: "أما من قبيل وضع التاء بعد الفاء في "افتعل" فيرد إلى ناموس القلب بسهولة". انظر زيدان: الفلسفة اللغوية، ص٩٠.

٢١- ظاهرة القلب المكاني في العربية ص٤٠.

٢٢- ذكر الدكتور الحموز أن برجشتراسر كان أكثر المستشرقين حديثاً عن تعليل القلب المكاني. انظر: الحموز ص٤٠. وهذا غير صحيح. فبرجشتراسر لم يزد على أن ردّد كلام من سبقه من المستشرقين، كما أن كلامه على هذه الظاهرة لم يزد على أربعة أسطر، في حين تحدث عنها وليم رايت بشكل مستفيض وفي غير موضع. أنظر:

Wright: Lectures PP. 42, 208, 209.

كما تحدث عنها بروكلمان في غير موضع أيضا. انظر: فقه اللغات السامية. الصفحات: ٨٠ ، ١١٠.

٢٣- وَهِم الدكتور الحموز فظن أن ما جاء في الحاشية رقم (٢) ص١٤٦ من كتاب "العربية الفصحى" وهو أن القلب المكاني في "افتعل" حصل بفعل قانون صوتي للدكتور عبد الصبور شاهين. والصحيح أنه كلام هنري فليش نفسه. انظر: الحموز، القلب المكاني ص٤٤ هامش رقم (٤). وانظر : فليش، هنري، العربية الفصحى، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط١، بيروت، ١٩٦٦ ص ١٤٦ هامش٢.

٢٤- فقه اللغات السامية ص ٤٥.

٢٥- المرجع السابق ص ٤٣.

٢٦- فقه اللغات السامية ص ٧٣.

٢٧- المرجع السابق ص ٤١.

٢٨- المرجع السابق ص ١١٠.

٢٩- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية (رسالة دكتوراه) ص ٤٨٦ - ٤٨٧.

30- A Reader in Histrorical and Comparative Linguistics.P. 116

٣١- المنصف ١/٥٣.

٣٢- المرجع السابق ١/٥٥.

٣٣- ظاهرة القلب المكاني ص ٥٩، ١٦٠.

٣٤- العربية الفصحى ص ١٤٦.

٣٥- اللغة ص ١٥٤.

٣٦- المرجع السابق ص ٢٠٤.

37- Lectures on the Comp. Gr. of the Semitic Lang.P. 208.

٣٨- لسان العرب ٨/٦٨.

٣٩- التطور النحوي للغة العربية ص ٣٦.

٤٠- المنصف ٢/٣٢٤.

٤١- فقه اللغات السامية ص ١١٠.

42- Lectures .P. 209.

٤٣- الفلسفة اللغوية ص ٩٠.

٤٤- فقه اللغات السامية ص ١١٠.

٤٥- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص ٢٣٥.

٤٦- الكتاب ٤/٢٨٣.

٤٧- المرجع السابق ٤/٢٨٤.

48- Lectures. P . 214.

وانظر أيضاً:

Comp. Gr. P. 225.

49- Lectures. P . 204.

وانظر أيضاً:

Comp. Gr. P. 219.

٥٠- لسان العرب ٨/١١٠.

51- Comp. Gr. P. 218.

٥٢- يتم نطق هذه السين واللسان مرتفع بشكل طفيف، ومتقوس مشكلاً سطحاً مقعّراً، وتكون أسلة اللسان ضد اللثة. انظر:

Comparative. Gr. P. 60.

53- Comp. Gr. P. 218.

54- Lectures. P. 205.

55- An Intr. to the Comp. Gr. of the Semitic Lang. P. 126.

٥٦- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص ٢٣٣.

٥٧- أسرار العربية ص ٤٠٥.

٥٨- الكتاب ٤/٣٣٤.

٥٩- سر صناعة الإعراب ١/١٤٧.

٦٠- الكتاب ٤/٣٣٤.

٦١- المقتضب ١/٩١.

٦٢- سر صناعة الإعراب ١/١٤٧.

٦٣- المقتضب ١/٩١.

٦٤- شرح الشافية ٣/٨٠.

٦٥- سر صناعة الإعراب ١/١٤٧.

٦٦- المرجع السابق ١/١٨٠.

٦٧- الكتاب ٤/١٩٥.

٦٨- الخصائص ٢/١٤.

٦٩- المنصف ١/٢٢٨.

٧٠- المقتضب ١/٩٢.

٧١- الكتاب ٤/٣٣٤.

٧٢- سر صناعة الإعراب ١٤٨/١.

٧٣- صناعة الكتّاب ص ١٩٣.

٧٤- زيادة يقتضيها السياق.

٧٥- المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٢١١.

٧٦- المرجع السابق ص ٧١.

٧٧- تهذيب اللغة ٢٥٨/٩.

٧٨- تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٨ - ٦٩.

٧٩- الأمالي الشجرية ١٧/٢ .

٨٠- لسان العرب ٢٨٢/٢٠. وقد ضبط الفعل في تهذيب اللغة هكذا "يتقي". انظر الأزهري، تهذيب اللغة ٢٥٨/٩. وضبط في إصلاح المنطق بالتشديد هكذا: "يتّقي". انظر ابن السكيت أبو يوسف يعقوب (٢٤٤هـ/ ٨٥٨م)، إصلاح المنطق، ط٣، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م ص٢٣.

٨١- تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٩. وقد ضبط الفعل بسكون التاء أي "أتْقي" في إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٤، وكذلك ضبطه الأزهري في تهذيب اللغة ٢٥٨/٩ وجاء في اللسان ٢٨٣/٢٠: "قال ابن بري: والصحيح في هذا البيت وفي بيت خفاف ابن ندبة: يَتَقى وأَتَقَى بفتح التاء لا غير".

٨٢- ابن السكيت، إصلاح المنطق ص ٢٤، وتهذيب اللغة ٢٥٧/٩، وتهذيب إصلاح المنطق ص ٦٩.

٨٣- إصلاح المنطق ص ٢٤. انظر: تهذيب إصلاح المنطق ص ٦٩.

٨٤- المرجع السابق في المكان نفسه. ورواية تهذيب إصلاح المنطق: تقاك بكعب، انظر ص ٧٠.

٨٥- لسان العرب ٢٨٣/٢٠.

٨٦- الخصائص ٢٨٦/٢. والبيت لمرداس بن حصين.

٨٧- لسان العرب ٢٨٣/٢٠.

٨٨- هكذا بهمزة وصل مع تحرك ما بعدها. والمشهور تقى يتقي من غير همزة وصل لتحرك التاء. انظر تعليق ابن بري، اللسان ٢٨٣/٢٠.

٨٩- دقائق التصريف ٣٤٨ - ٣٤٩.

٩٠- لسان العرب ٢٨٣/٢٠.

٩١- المرجع السابق ٢٨٤/٢٠. وانظر شرح الشافية ٤٩٧/٤.

٩٢- انظر ص ١٤ من البحث.

٩٣- دقائق التصريف ص ٣٤٩.

٩٤- الكتاب ٥٤٩/٣.

٩٥- المرجع السابق ٥٥٢/٣.

٩٦- انظر ص ١٠ - ١١ من البحث.

٩٧- أعجب العجب في شرح لامية العرب ص ٨٨.

٩٨- لسان العرب ٤/٥ ، ١٠.

٩٩- سورة الكهف آية ٧٧.

١٠٠- هذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب. وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن. انظر اتحاف فضلاء البشر ص ٢٩٤. وقد ذكر الفراء أن هذه قراءة مجاهد. انظر معاني القرآن (للفراء) ١٥٦/٢. وقد ذكر أبو منصور الأزهري أن هذه القراءة قد صحت أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما. انظر لسان العرب ٦/٥، وذكر أن أبا زيد قرأ: "لتخذت عليه أجرا" بفتح الخاء. انظر لسان العرب ٦/٥.

١٠١- لسان العرب ٦/٥.

١٠٢- الخصائص ٢٨٧/٢.

١٠٣- شرح الشافية ٧٩/٣.

١٠٤- الخصائص ٢٨٧/٢.

١٠٥- الحجة في القراءات السبع ص ٢٢٩.

١٠٦- في المطبوع: "همزة الوصل" وهو سهو.

١٠٧- تاج اللغة وصحاح العربية ٢/٥٥٩.

١٠٨- إعراب القرآن ٢/٤٦٨.

١٠٩- الخصائص ٢/٢٨٧.

١١٠- لسان العرب ٥/١٠.

١١١- المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٢١١.

١١٢- دراسات في علم أصوات العربية ص ٩٥.

١١٣- معاني القرآن (الفراء) ٢/١٥٦.

١١٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢/٢٧٦.

١١٥- سورة يس آية ٤٩.

١١٦- السبعة في القراءات ص ٥٤١.

١١٧- اتحاف فضلاء البشر ص ٣٦٥.

١١٨- المرجع السابق في المكان نفسه.

١١٩- إعراب القرآن ٣/٣٩٧.

١٢٠- البحر المحيط ٧/٣٤٠.

١٢١- إعراب القرآن ٣/٣٩٧. والبحر المحيط ٧/٣٤٠.

١٢٢- دقائق التصريف ص ١٦٦.

١٢٣- الكتاب ٤/٤٤٣.

١٢٤- المنصف ٢/٣٣٦.

١٢٥- البحر المحيط ٧/٣٥٣.

١٢٦- الكتاب ٤/٤٤٤.

١٢٧- سورة الصافات آية ١٠.

١٢٨- مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٧.

١٢٩- إعراب القرآن ٤١٢/٣.

١٣٠- الكتاب ٤٤٤/٤.

١٣١- البحر المحيط ٤٦٥/٤.

١٣٢- الكتاب ٤٤٤/٤.

١٣٣- البحر المحيط ٤٦٥/٤.

١٣٤- البيان في غريب إعراب القرآن ٢٩٧/٢.

١٣٥- هكذا! ومعروف أنّ الصّاد مهموسة.

١٣٦- الكتاب ٤٤٣/٤.

١٣٧- المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٧٢.

١٣٨- التعريف بعلم اللغة ص ١٦٨.

١٣٩- اللغة ص ٤٩.

١٤٠- شرح الشافية ٢٣٥/٣.

١٤١- انظر بحثنا "التأكيد بالنون، طبيعته، أصله وأثره" مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد الخامس عشر، العدد الثالث ١٩٨٨م ص١٢٧، هـ١.

١٤٢- انظر ص ١٧ من البحث.

١٤٣- دقائق التصريف ص ١٦٦.

١٤٤- إعراب القرآن ٣٩٧/٣، ٣٣٨/١، ٢٥٤/٢.

١٤٥- سورة البقرة آية ٥٤. وقد روى اليزيدي عن أبي عمرو إسكان الهمزة في "بارئكم". ولكن حكى سيبويه عن هارون "بارئكم" باختلاس الهمزة والحركة فيما رواه اليزيدي عنه بالإسكان، لأن أبا عمرو كان يميل إلى التخفيف فيرى من سمعه يختلس بسرعة أنه أسكن". انظر ابن خالويه، الحجة ص ٧٧ - ٧٨.

١٤٦- اللسان ٧١/١٥ (خصم).

١٤٧- شرح الشافية ٢٣٥/٣.

١٤٨- الكتاب ٤/٣٨٠.

١٤٩- العين ٥/٣٨٠.

١٥٠- المرجع السابق في المكان نفسه.

١٥١- الكتاب ٤/٣٧٩.

١٥٢- المرجع السابق ٤/٣٨٠.

١٥٣- شرح الشافية ٢/٣٤٧ وانظر : لسان العرب ١٢/٣٨٦.

١٥٤- شرح الشافية ٢/٣٤٧.

١٥٥- البحر المحيط ١/١٣٧.

١٥٦- الجامع لأحكام القرآن ١/٢٦٢.

١٥٧- البحر المحيط ١/١٣٧.

١٥٨- الجامع لأحكام القرآن ١/٢٦٣. وانظر شرح الشافية ٢/٣٤٧.

١٥٩- البحر المحيط ١/١٣٨.

١٦٠- المرجع السابق في المكان نفسه.

١٦١- العين ٥/٣٨٠.

١٦٢- الكتاب ٤/٣٧٩.

١٦٣- المنصف ٢/١٠٢.

١٦٤- الأصول في النحو ٣/٤٤٦.

١٦٥- كشف المشكل في النحو ٢/٣٣١.

١٦٦- العين ٥/٣٨٠.

١٦٧- الكتاب ٤/٣٨٠.

١٦٨- إصلاح المنطق ص ١٥٩.

١٦٩- ظاهرة القلب المكاني ص ٣٨.

١٧٠- في المطبوع "ملأكه".

١٧١- أ - المذكر والمؤنث ص ٢٦٠.

ب - الزاهر في معاني كلمات الناس ٢٦٧/٢.

١٧٢- لسان العرب ٣٨٦/١٢.

١٧٣- "ملك" مفرد وجمع. انظر اللسان ٣٨٦/١٢. وكونها جمعاً واضح جداً في قوله تعالى: "والملك على أرجائها" سورة الحاقة آية ١٧. وقد ذهب أبو حيان (البحر ٣٢٣/٨) إلى أن الملك اسم جنس يراد به الملائكة.

١٧٤- تصحيح الفصيح ٢٠٧/١.

١٧٥- لسان العرب ١٥٠/١.

١٧٦- المرجع السابق ٥٤/١٧.

١٧٧- المرجع السابق ٣٣٨/١٣.

١٧٨- التطور النحوي للغة العربية ص ٤١.

١٧٩- المنصف ١٠٣/٢ - ١٠٤.

١٨٠- شرح الشافية ٣٤٧/٢.

١٨١- البحر المحيط ٢٧١/٤.

١٨٢- سورة الأعراف آية ١٠.

١٨٣- البحر المحيط ٢٧١/٤.

١٨٤- الكتاب ٣٥٥/٤.

١٨٥- المرجع السابق ٣٥٦/٤.

١٨٦- الخصائص ٢٧٣/٣.

١٨٧- سيبويه والقراءات ٨٨.

١٨٨- المدارس النحوية ص ١٥٧.

١٨٩- معاني القرآن (الأخفش) ٣٢٧/٢.

١٩٠- إعراب القرآن ١١٥/٢.

١٩١- المنصف ٣٠٧/١.

١٩٢- المقتضب ١/١٢٣.

١٩٣- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ٤٩.

١٩٤- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ١/٦٤.

١٩٥- مجالس ثعلب ١/١٧٩.

١٩٦- النشر في القراءات العشر ١/١٠ - ١١.

١٩٧- إعراب القرآن ٤/٩٢.

١٩٨- السبعة في القراءات ص ٥٤.

١٩٩- قراءات القراء المعروفين ص ٥١.

٢٠٠- مغني اللبيب ص ٣٣٧.

٢٠١- خزانة الأدب ٤/١٣٤.

٢٠٢- البحر المحيط ٤/٢٧١.

٢٠٣- المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٠٤- المرجع السابق ٣/٣١٧.

٢٠٥- معاني القرآن (الفراء) ١/٣٧٣.

٢٠٦- النشر في القراءات العشر ١/١٠.

٢٠٧- التعريف بعلم اللغة ص ٧٢.

٢٠٨- قال أبو علي الفارسي: "ووزن معيشة عند الخليل وسيبويه يصلح أن يكون مَفْعِلةَ وأن يكون "مَفْعُلة". فأما وزنهم لها بـ "مفعُلة" فجلي بين، وكان أصله معيشة فحذفت الضمة وأسكنت (الياء) وكسر ما قبلها لمكانها، وكذلك "مفعِلة" نقلت الكسرة من الياء الى ما قبلها". انظر: الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ/٩٨٧م)، البغداديات تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣ ص٢٤٧. والمعوشة لغة الأزد. قال حاجر بن الجعد:

من الخفرات لا يتم غذاها ولا كد المعوشة والعلاج

٢٢٩- في أصول اللغة ص ٢٢٦.

٢٣٠- الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (١١٦) ص ٤٢٩.

٢٣١- المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٣٢- المرجع السابق في المكان نفسه.

٢٣٣- إعراب القرآن ١/٢٣٠.

٢٣٤- الكتاب ٣/٥٥٣.

٢٣٥- المنصف ٢/٥٤.

٢٣٦- المرجع السابق ٢/٥٥.

٢٣٧- الخصائص ٣/٥.

٢٣٨- المرجع السابق ٣/١٤٣، ٢/٦ وانظر المنصف ٢/٥٧.

٢٣٩- لسان العرب ١/١٢٥.

٢٤٠- المنصف ٢/٥٧.

٢٤١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ٣١٦.

٢٤٢- المنصف ١/٣٢٨.

المصادر والمراجع

١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، البنّاء ، أحمد بن عبد الغني (١١١٧هـ/ ١٧٠٥م) رواية وتصحيح: علي محمد الضباع، دار الندوة، بيروت، د٠ت٠

٢- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، الشايب، فوزي حسن، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس بالقاهرة ١٩٨٣م (لم تنشر بعد)٠

٣- أسرار العربية، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (٥٧٧هـ/ ١١٨١م)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٩٥٧م٠

٤- إصلاح المنطق، ابن السكيت، ابو يوسف يعقوب (٢٤٤هـ/٨٥٨م) تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠م٠

٥- الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ/٩٢٨م) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١ ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م٠

٦- أعجب العجب في شرح لامية العرب، الزمخشري، محمود بن عمر (٥٣٨هـ/١١٤٤م) ط١، دار الوراقة، بيروت، ١٣٩٢هـ٠

٧- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، أبو عبدالله، الحسن بن أحمد (٣٧٠هـ/٩٨٠م)٠ دار مكتبة الهلال، القاهرة، ١٩٨٥م٠

٨- إعراب القرآن، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨هـ/٩٤٩م) تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م٠

٩- الأمالي الشجرية، أبو السعادات هبة الله بن علي (٥٤٢هـ/١١٤٨م) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ٠ د٠ ت٠

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (٥٧٧هـ/١١٨١م) تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، ط٣، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٥٥م٠

١١- البحر المحيط، أبو حيان اثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، د٠ت٠٠

١٢- البغداديات، أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد (٣٧٧هـ/٩٨٧م) تحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤن الدينية، بغداد، ١٩٨٣.

١٣- البيان في غريب القرآن، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن (٥٧٧هـ/١١٨١م) تحقيق: طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٠م.

١٤- تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، إسماعيل بن حماد (٣٩٣هـ/١٠٠٣م) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤.

١٥- تذكرة النحاة، أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (٧٤٥هـ/١٣٤٤م) تحقيق: عفيف عبد الرحمن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

١٦- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، محمد بن عبدالله (٦٧٢هـ/١٢٧٤م)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٨م.

١٧- تصحيح الفصيح، ابن درستويه، عبدالله بن جعفر (٣٤٧هـ/٩٥٨م) تحقيق: عبدالله الجبوري، ط١، بغداد، ١٩٧٥.

١٨- التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، إخراج وتصحيح رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢م.

١٩- التعريف بعلم اللغة، كرستل، ديفد- ترجمة: حلمي خليل، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٩م.

٢٠- تهذيب إصلاح المنطق، الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى بن علي (٥٠٢هـ/١١٠٩م)، تحقيق: فخر الدين قباوة ط١. دار الآفاق الجديدة، بيروت. ١٩٨٣.

٢١- تهذيب اللغة، الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠/٩٨٠م) تحقيق: عبد السلام هارون ومراجعة محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٤ - ١٩٦٧م.

٢٢- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (٦٧١هـ/١٢٧٣م)، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٥٤م.

٢٣- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، أبو عبدالله الحسن بن أحمد (٣٧٠هـ/٩٨٠م) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط٢، دار الشروق، بيروت، ١٩٧٧.

٢٤- الحيوان، الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (٢٥٥هـ/٨٦٩م) تحقيق: يحيى الشامي، ط١، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٨٦م.

٢٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (١٠٩٣هـ/١٦٨٢م) تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٩م.

٢٦- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ/١٠٠٢م) تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

٢٧- دراسات في علم أصوات العربية، عبده، داود، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ت.

٢٨- دقائق التصريف، القاسم بن محمد سعيد (القرن الرابع الهجري) تحقيق: أحمد ناجي القيسي وزميليه، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٨٧م.

٢٩- الزاهر في معاني كلمات الناس، الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ/٩٤٠)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩م.

٣٠- السبعة في القراءات، ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى ٣٢٤٠هـ/٩٣٦م)، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠م.

٣١- سر صناعة الإعراب، ابن جني أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ/١٠٠٢م) تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.

٣٢- سيبويه والقراءات، الأنصاري، أحمد مكي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

٣٣- شرح الشافية، الرضي الاستراباذي محمد بن الحسن (٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، تحقيق: محمد نور الحسن وزميليه، ط٢، دار المكتبة العلمية بيروت، ١٩٧٥م.

٣٤- الصرف الواضح، عبد الجبار علوان النايلة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر جامعة الموصل، ١٩٨٨م.

٣٥- صناعة الكتّاب، النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد (٣٣٨هـ/٩٤٩م) تحقيق: بدر أحمد ضيف، ط١، دار العلوم العربية، بيروت، ١٩٩٠م.

٣٦- ظاهرة القلب المكاني في العربية، الحموز، عبد الفتاح أحمد، دار عمار عمّان، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

٣٧- العربية الفصحى، فليش، هنري، ترجمة عبد الصبور شاهين، ط١، بيروت، ١٩٦٦م.

٣٨- العين، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ/٧٩١م) تحقيق: عبدالله درويش، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧م.

٣٩- العين: الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٩٨٢م.

٤٠- فقه اللغات السامية، بروكلمان، كارل، ترجمة رمضان عبد التواب، الرياض، ١٩٧٧م.

٤١- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، زيدان، جرجي، ط٤ دار الهلال، القاهرة، ١٩٦٩م.

٤٢- في أصول اللغة، خلف الله، محمد، وأمين، شوقي، مجمع اللغة العربية بالقاهرة،١٩٦٩م.

٤٣- قراءات القراء المعروفين بروايات الرواة المشهورين، الأندرابي أحمد بن أبي عمر (بعد ٥٠٠هـ) تحقيق: أحمد نصيف الجنابي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٨٥م.

٤٤- الكتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ/٧٩٦) تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٥م.

٤٥- كشف المشكل في النحو. الحيدرة أبو الحسن علي بن سليمان (٥٩٩هـ/١٢٠٣م) تحقيق: هادي عطية مطر، ط١، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٤م.

٤٦- لسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرّم (٧١١هـ/١٣١١م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.

٤٧- اللغة، فندريس، جوزيف. ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

٤٨- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ابن الأثير محمد ضياء الدين (٦٣٧هـ/١٢٣٩م) تحقيق: أحمد الحوفي وزميله، ط٢، دار الرفاعي الرياض، ١٩٨٣م.

٤٩- مجالس ثعلب، ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ/٩٠٤م) تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠م.

٥٠- مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، أبو عبدالله الحسن بن أحمد (٣٧٠هـ/٩٨٠م) تحقيق: برجشتراسر، دار الهجرة د.ت.

٥١- المدارس النحوية، ضيف، شوقي. ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢م.

٥٢- المدارس النحوية أسطورة وواقع. السامرائي، إبراهيم، ط١. دار الفكر، عمان ١٩٨٧م.

٥٣- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. رمضان عبد التواب ط١، مكتبة الخانجي - القاهرة، ودار الرفاعي - الرياض، ١٩٨٢م.

٥٤- المذكر والمؤنث، الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هـ/٩٤٠م) تحقيق: طارق الجنابي، ط١، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٨م.

٥٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي جلال الدين عبد الرحمن (٩١١هـ/١٥٠٥م) تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، ط٤، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٥٨م.

٥٦- معاني القرآن، الأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢١٥هـ/٨٣٠م)، تحقيق: فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٩٨١م.

٥٧- معاني القرآن، الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧هـ/٨٢٢م)، تحقيق: محمد علي النجار وزميله، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.

٥٨- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج أبو إسحق إبراهيم بن السريّ (٣١١هـ/٩٢٣م) تحقيق: عبد الجليل شلبي، المكتبة العربية، بيروت، د.ت.

٥٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام عبدالله بن يوسف (٧٦١هـ/١٣٦٠م) تحقيق: مازن المبارك وزميله، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٩م.

٦٠- المقتضب، المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ/٨٩٨م)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٦١- الممتع في التصريف، ابن عصفور علي بن مؤمن (٦٦٩هـ/١٢٧٠م) تحقيق: فخر الدين قباوة، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٧م.

٦٢- مناهج البحث في اللغة، حسّان، تمّام، ط٣، دار الثقافة، الدار البيضاء ١٩٧٤م.

٦٣- المنصف، ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـ/١٠٠٢م) تحقيق: إبراهيم مصطفى وزميله، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٥٤م.

٦٤- المنهج الصوتي للبنية العربية، شاهين، عبد الصبور، ط١، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ١٩٧٧م.

٦٥- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد (٨٣٣هـ/١٤٢٩م). المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، د.ت.

٦٦- نهج البلاغة، الشريف الرضي أبو الحسن محمد بن أبي أحمد (٤٠٤هـ/١٠١٣م) شرح الشيخ محمد عبده، المكتبة الأهلية بيروت، د.ت.

٦٧- همع الهوامع في شرح الجوامع، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر (٩١١هـ/١٥٠١م) تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.

68- Bloomfield. L. Language, 12th impression, London, 1976.

69- Moscati. S. and others. An Introduction to the Comparative grammar of the Semitic Languages. 2nd edition, Otto Harrassowitz, Wiesbaden, 1969.

70- O'Leary, Comparative grammar of the Semitic Languages, Phillo Press, Amsterdam, 1969.

71- Wright. W. Lectures in the Comparative grammar of the Semitic Languages, Phillo Press, Amsterdam, 1981.

72- Vendryes, J. Some thoughts on sound Laws, the Seventh chapter of A Reader in Historicals, and Comparative Linguistics, Allan, R. Keiler, Holt, Rinehart, and Winston U.S.A., 1972.